

الفصل الأول

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار العام للدراسة

1-1-1 مقدمة :-

إن الدور الذي تتماشى معه مؤسسات الوساطة المالية في النشاط الاقتصادي بصورة خاصة مؤسسات الجهاز المصرفي والتي تتولي تجميع المدخرات وتقديم الائتمان لكافة مجالات القطاعات الاقتصادية فإذا احسنت المصارف القيام بهذا الدور تكون قد ساهمت بشكل فاعل في العملية التنموية وإذا اخفقت في اداء رسالتها في تقليل نسبة التعثر في التمويل المصرفي قد اصاب الاقتصاد بأضرار بالغة، لذلك تهدف القوانين والإجراءات المصرفية الي وضع السياسات والنظم التحويطة اللازمة لإنشاء قواعد ملائمة للمحاسبة والرقابة والتقييم والحد من تحمل المخاطر .

ان مراقبة ومتابعة المخاطر المترتبة علي وجود إختلالات في مراكز السيولة وعدم توافق آجال الاصول مع الالتزامات وما ينجم عنها من مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات. ان فرض قيود ونظم تحوطيه علي تصرفات الادارة العليا فيما يتعلق بالإقراض والاستثمار عالية المخاطر والتي يمكن ان تعرض المصارف لمخاطر كبيرة يعتبر امراً حيوياً للحد من المخاطر، وقد تفرض في الوقت نفسه نظم ملائمة لإدارة تلك المخاطر.

1-1-2 اهمية البحث:

تعتبر وظيفة التمويل من اهم الوظائف التي تمارسها المصارف ايا كان نوعها سواء كانت اسلامية او ربوية وفقاً لأهدافها ومحدداتها، كما يلعب التمويل دوراً اساسياً في دفع عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المشاركة في دعم المشاريع الانتاجية والاستثمارية في شتي المجالات، ولكن لبعض الانحرافات في التطبيق لصيغ التمويل والممارسات الخاطئة سواء من جانب الممولين او طالبي التمويل تنشأ بعض المخاطر

التي لها اثر سلبي علي المصارف وحفاظاً علي حقوق المساهمين وأموالهم يجب توفر الادارة السليمة لتلك المخاطر من خلال الاعداد السليم للكوادر المؤهلة والمدربة في ادارة الاستثمار والتأني في منح التمويل من خلال الفحص الدقيق والمتابعة لدراسات الجدوى المقدمة من قبل العملاء .

1-1-3 مشكلة البحث:

يري الباحث أن مشكلة البحث تكمن في الأسئلة التالية:-

1. ما اثر إدارة المخاطر في تقليل نسبة التعثر المصرفي ؟
2. هل وجود إدارة مخاطر قوية وفعالة يؤدي الي حل مشاكل التمويل التي يتعرض لها البنك ؟

3. هل تؤثر إدارة المخاطر على التمويل المصرفي في البنك السعودي السوداني؟
إن عدم إدارة مخاطر التمويل بصورة سليمة أدى الي زيادة نسب التعثر وتقليل ارباح البنوك، تقليل ارباح البنوك يؤدي الي عزوف البنوك من الدخول في تمويل النشاطات الاقتصادية وبالتالي يقلل الانتاج الكلى في اقتصاد الدولة، وجود إدارة مخاطر قوية وفعاله يعنى وجود حل لجميع مشاكل التمويل.

1-1-4 اهداف البحث:

يهدف البحث الي الاتي :

- 1- اثر تقليل نسبة التعثر ومعرفة مدي مقدرة البنوك التجارية علي الالتزام بالسياسات الصادرة من البنك المركزي
- 2- إنشاء ادارة المخاطر وإنشاء ادارات جديدة تولي اهتمام خاص بالمخاطر

3-الوقوف علي الموجهات الصادرة من البنك المركزي ومجلس الادارة لتحجيم تلك الظاهرة.

1-1-5 فرضيات البحث:

1- هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين ضعف إدارة المخاطر و تحقيق فعالية عمليات التمويل.

2- هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين وجود ادارة توفر الكوادر المؤهلة وتقليل نسبة التعثر.

3- هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين وجود إدارة مخاطر قوية وفعالة لحل جميع مشاكل التمويل التي يتعرض لها البنك.

4- هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين اعتماد البنك في تمويله علي الودائع وارتفاع درجة المخاطر.

1-1-6 منهج البحث:

يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة.

1-1-7 حدود البحث:

حدود زمانية 2014م

حدود مكانية : البنك السعودي السوداني

1-1-8 مصادر البيانات:

يحتوي البحث مجموعة من المصادر التي تساعد الباحث في كتابة البحث وهي :-

- مصادر البيانات الاولية : وتشمل الملاحظات والمقابلات الشخصية.

- مصادر البيانات الثانوية : وهي عبارة عن المعلومات التي يتم جمعها من المراجع والبحوث والتقارير والمنشورات الصادرة من البنك الأهلي المصري

9-1-1 هيكل البحث:

يشتمل هذا البحث علي اربعة فصول حيث يتناول الفصل الاول مبحثين وهما:
المبحث الأول: الإطار المنهجي والمبحث الثاني: الدراسات السابقة أما الفصل الثاني بعنوان التمويل المصرفي يحتوي علي مبحثين المبحث الاول: الأهمية والمفهوم والتطور والمبحث الثاني: أنواع ومصادر التمويل المصرفي أما الفصل الثالث مخاطر التمويل المصرفي وتعرّضه، والمبحث الأول: مخاطر التمويل المصرفي والمبحث الثاني: التعثر المصرفي أسبابه وكيفية الحد منه أما الفصل الرابع: إجراءات الدراسة الميدانية، المبحث الأول: نبذة تعريفية عن البنك السعودي السوداني، المبحث الثاني: تحليل البيانات وإختبار الفرضيات، ويختم البحث بالنتائج والتوصيات والدراسات المقترحة ثم المصادر والمراجع والملاحق.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1-2-1 دراسة : صالح عبد الرحمن محمد احمد (2009م) ⁽¹⁾

تناول الباحث في دراسته: ادارة المخاطر وأثرها في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي وفق مقررات بازل ، وكان الهدف الاساسي هو البحث عن الطرق والاساليب التي يمكن للمصارف استخدامها في قياس وتحليل مخاطرها وكيفية تتبعها والحد منها ومنع حدوثها كذلك التعرف علي دور ادارات المخاطر بالبنوك في السيطرة علي التعثر وتوجيه اموال البنوك نحو المشروعات الرابحة.

وتوصلت الدراسة علي ان ادارة المخاطر بالبنوك توفر لمتخذ القرار الائتماني مؤشرات المفاضلة المثلي بين المخاطر والعائد ، كذلك ان اتخاذ قرارات الائتمان دون الرجوع الي لادارة المخاطر يؤدي الي زيادة نسبة التعثر.

كما ان عدم وجود كوادر ائتمانية مؤهلة تعي ما هي المخاطر وفقا لبازل (2) ومعايير مجلس الخدمات الاسلامية وكيفية التعامل معها يؤثر سلباً علي مراحل اتخاذ قرارات الائتمان بالبنك.

(1) صالح عبد الرحمن محمد احمد، ادارة المخاطر واثرها في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي وفق مقررات بازل(دراسة حالة البنك السوداني الفرنسي) ،جامعة السودان، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة 2009م

وأوصي الباحث بان اتخاذ قرار منح الائتمان يبدأ بتوفير المعلومات الصحيحة والدقيقة
وعلي موظفي الائتمان بالفروع وإدارة الاستثمار مراعاة اكتمال دراسة الجدوى بكافة
الجوانب والمعايير .

1-2-2 دراسة : محمد الشيخ بخيت(2008م.)⁽¹⁾

وكان اهم اهدافه هو دراسة تركيبة الموارد المصرفية في الجهاز المصرفي
السوداني كما تناول دراسته تحليل محفزات جذب الودائع الاستثمارية المستقرة وقد
توصلت الدراسة الي ان تؤثر نسبة التمويل عكسياً مع حجم التمويل أي ان كلما زادت
نسبة التعثر ادي ذلك الي تقليل حجم التمويل.

وأوصي الباحث علي ضرورة الموازنة ما بين الوضع السيولي الجيد والاستثمارات
لتحقيق اعلي للأصول في البنك، كذلك السيطرة علي معدلات التعثر ووضعها في
النسب المسموح بها عالمياً ومحلياً تقادياً لأثر ارتفاع معدلات التعثر في الموارد الداخلية
والخارجية للبنوك وذلك نظراً لاعتبار نسبة التعثر من اهم عوامل المخاطرة في التمويل
وهي التي تحدد اتجاهات معدلات الزيادة للموارد الداخلية في البنك وذلك لتأثيرها
المباشر علي عائد الاستثمار بالزيادة او النقصان.

⁽¹⁾ محمد الشيخ البخيت ، اثر مخاطر التمويل علي تركيبة الموارد المصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ،
رسالة ماجستير غير منشورة 2008م.

1-2-3 دراسة : عبد العال ابراهيم بابكر (2006م)⁽¹⁾

تناولت الدراسة الاثر الايجابي لإدارة المخاطر علي السلامة المصرفية وقد كانت مشكلة الدراسة كيف تواجه المصارف المخاطر وما مدي ملائمة البيئة المصرفية السودانية لإدارة المخاطر وما هو اثر المخاطر علي المركز المالي المصرفي. توصلت الدراسة الي ان عملية ادارة المخاطر وقياس الكفاءة المالية تؤدي الي علاج الضعف الذي تعاني منه المصرف وزيادة قدرته علي جذب الاستثمار والمنافسة والمساهمة في التنمية الاقتصادية ، تعرض المصارف الي المخاطر تؤدي الي عدم قدرتها علي الاستمرار منها القصور الاداري وعدم الاستقرار الاقتصادي وعدم ثبات السياسات النقدية والتمويلية وارتفاع معدلات التضخم وضعف مجالس الادارات التنفيذية وكلها محاور يستوجب تطويرها ومراجعتها.

وأوصت الدراسة بالآتي : تبني سياسة اقتصادية تكفل خلق بيئة مصرفية سليمة ورفع كفاءتها بالمصارف مما يفي بمتطلبات المعايير الدولية ، وكذلك ايجاد مصارف ذات قاعدة مالية وإدارية عملية تستطيع المنافسة في ظل ظروف العولمة وتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية وذلك من خلال دمج المصارف وتصفية الخاسرة منها.

(1) عبدالعال ابراهيم بابكر، الاثر الايجابي لادارة المخاطر علي السلامة المصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة 2006م .

1-2-4 دراسة : ابو القاسم عبدالله سيد احمد (2006م.)⁽¹⁾

هدفت الدراسة الي معرفة وتوضيح المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها المصارف التجارية السودانية في عملية الاعتمادات المستندية لأنها تقوم بتطبيق القواعد والأعراف الدولية للاعتمادات المستندية التي تقوم بتنفيذها كما يمكن للدولة ان تستفيد من الاعتمادات المستندية في صادراتها والتحكم في استيراد بعض السلع حسب سياسة الدولة الاقتصادية.

توصلت الدراسة الي ان المصارف التجارية السودانية لا تلتزم بتطبيق القواعد والأعراف الدولية للاعتمادات المستندية نشرة رقم (500) الصادرة من غرفة التجارة الدولية في باريس مما يؤدي الي فقدان الثقة فيها من قبل البنوك الأجنبية وان المستورد السوداني يجهل تماما ماهية ومفهوم الاعتمادات المستندية مما يعرضه الي استلام بضاعة غير مطابقة للمواصفات التي سبق وان تم الاتفاق عليها مع المصدر.

وأوصت الدراسة بإنشاء ادارات للمخاطر في المصارف التجارية في السودان تحت اشراف البنك المركزي ويتم تكوين هذه الادارات من مجموعة من الخبراء المصرفيين في مجال الإعتمادات المصرفية ولا بد من تحديد ادوار ومهام هذه الادارات حتى تقوم بأداء دورها بشكل فعال ، وتقديم النصح والإرشاد للعملاء الجدد في مجال التجارة الخارجية من قبل موظفي البنك.

(1) ابو القاسم عبدالله سيد احمد، مخاطر الاعتمادات المصرفية في المصارف التجارية السودانية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة 2006م.

العلاقة بين الدراسات السابقة وبيان اختلافها:

نجد أن الدراسات السابقة قد أهتمت بموضوع إدارة المخاطر ودراسة أوضاعها والبعض الآخر بموضوع اتخاذ قرار منح الائتمان والموارد المصرفية في الجهاز المصرفي السوداني حيث وتوصلت الدراسات السابقة إلي إن إدارة المخاطر لها تأثير علي المتغيرات التابعة في الدراسات المختلفة ، وتوصلت دراسة صالح عبد الرحمن 2009م الي وجود علاقة واضحة ومميزة بين ادارة المخاطر ومنتخذ القرار، ووجود مؤشرات المفاضلة المثلي بين المخاطر والعائد وكذلك اتخاذ قرارات الإئتمان، دون الرجوع الي ادارة المخاطر يؤدي الي زيادة نسبة التعثر. وتوصلت دراسة محمد الشيخ بخيت، 2008م الي أن تأثير نسبة التمويل عكسياً مع حجم التمويل أي ان كلما زادت نسبة التعثر أدي ذلك الي تقليل حجم التمويل. وتوصلت دراسة عبد العال ابراهيم 2006م الي أن عملية إدارة المخاطر وقياس الكفاءة المالية تؤدي الي علاج الضعف الذي تعاني منه المصارف، وزيادة قدرته علي جذب الاستثمار والمنافسة والمساهمة في التنمية الاقتصادية ، كما توصلت دراسة أبو القاسم عبد الله الي أن المصارف التجارية السودانية لا تلتزم بتطبيق القواعد والاعراف الدولية للإعتمادات المستندية مما يؤدي الي فقدان الثقة فيها من قبل البنوك الأجنبية، فيما قام الباحث في هذا البحث بدراسة ادارة المخاطر وأثرها في تقليل نسبة تعثر التمويل المصرفي. حيث ركزت هذه الدراسة علي التمويل المصرفي ومخاطر التمويل المصرفي، وحل مشاكل التمويل التي يتعرض لها البنك والساهمة بشكل فاعل في العملية التنموية كما يلعب التمويل دوراً أساسياً في دفع عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المشاركة في دعم المشاريع الانتاجية والاستثمارية في شتي المجالات. ودراستي تختلف عن الدراسات السابقة في تناولها لتقليل نسبة تعثر التمويل المصرفي التي تم عرضها ، فهي تحاول الربط بين إدارة المخاطر وبيان

أثرها في تقليل نسبة تعثر التمويل المصرفي في البنوك ، ومن خلالها تمت صياغة المشكلة والفرضيات التي سعت الدراسة إلى اختبارها بشكل واضح ودقيق وأن الدراسات السابقة قامت باستخدام إدارة المخاطر وأثرها في تقليل نسبة تعثر التمويل المصرفي، حيث تهتم الدراسة الحالية بعملية تقليل نسبة تعثر التمويل المصرفي في البنوك السودانية بينما أهتمت الدراسات السابقة بعض اتخاذ قرار منح الائتمان والموارد المصرفية وعملية إدارة المخاطر وقياس الكفاءة المالية.

الفصل الثاني التمويل المصرفي

المبحث الاول : الأهمية والمفهوم والتطور

المبحث الثاني: أنواع ومصادر التمويل المصرفي

المبحث الأول

المفهوم والتطور

2-1-1 المفهوم والتطور:

يعرف التمويل والائتمان المصرفي بأنه القروض التي يمنحها الجهاز المصرفي في مختلف أشكالها.

لقد ارتبطت مفاهيم التمويل المصرفي المعاصر بنشأة المصارف المعاصرة وتطورها عبر الزمن منذ تجارب المدن الإيطالية القديمة كما أورد محمد حسن صوان: (ويرجع الفضل في تطور الأعمال المصرفية إلى الصناعة والصيرفة في مدن لومباريا في شمال إيطاليا والذين اكتسبوا ثقة المتعاملين معهم حينما بدعوا في قبول الودائع من الأفراد والتجار بقية المحافظة عليها من الضياع والسرقة).

ومنذ ذلك الوقت تطور أعمال المصارف بأشكالها المختلفة وأنواعها المتعددة الخاصة منها والحكومية وتركزت أهم وظائف هذه المصارف في: (1)

- 1- قبول الودائع بأنواعها المختلفة ودائع تحت الطلب.
- 2- فتح الحسابات الجارية التي تستخدم فيها الشيكات.
- 3- خصم الأوراق المالية مثل (الكبيالات) والسندات وأذونات الخزينة.
- 4- منح القروض والتسهيلات الائتمانية وخلق الائتمان .
- 5- القيام بخدمات أخرى .

(1) د. عبيد علي احمد الحجازي، مصادر التمويل، القاهرة، دار النهضة العربية، 2001م ، ص 11

ظلت هذه أهم الأنشطة التي استتمت بها المصارف حتى وقتنا الحاضر وذلك حتى تصل لأهدافها المرجوة من تحقيق الربحية وتوفير السيولة وتحقيق الأمان والضمان من خلال أعمال المصارف وتطورها برزت مفاهيم الائتمان وخلق الائتمان كأحد أبرز المجالات والأنشطة المتاحة لهذه المصارف وكما ورد أعلاه فإن الائتمان المصرفي يتمثل في ترتيب علاقة بين طرفين ويمثل المصرف الطرف الأول فيها والعميل الطرف الثاني ويسمى المصرف مانح الائتمان من هذا النشاط أن يحصل على الجانب قيمة الائتمان (القرض + الفوائد) مستقبلاً من الجانب الآخر ويتعهد (العميل) أو طالب التمويل بتسديد هذا القرض مع فوائد مستقبلاً أيضاً .⁽¹⁾

وبعد دخول المصارف في منح الائتمان مرحلة متقدمة في تطور أعمال المصارف والتي شملت مجالات متعددة.

من ناحية أخرى ونسبة لتوسع أشكال الائتمان وتطور أساليب المصرفية أضحى استخدام كلمة قروض غير دقيق واستعيب عنها بعبارة تسهيلات ائتمانية وتحرص المصارف المركزية على وضع الموجهات والضوابط التي تستهدف ترشيد وتنظيم نشاط المصارف في منح التمويل ومراقبة استخدام ذلك بتزويدها بالتعليمات الضرورية لتحقيق هذه الغايات خاصة وأن الجهاز المصرفي يسعى إلى تبنى سياسة تمويلية سليمة تتسم بالوضوح وتعتمد على جملة أسس متينة تتشكل في دقة دراسة الطلبات ومحاولة تجزئي المخاطر ومتابعة التنفيذ.

(1) د. عبيد علي احمد الحجازي، مصادر التمويل، القاهرة، دار النهضة العربية، 2001م ، ص 11

وظلت هذه المصارف تعتمد اعتماداً تلماً على استخدام معدلات أسعار الفائدة بحسبان أنها العائد على رأس المال المودع لديها وسعت المصارف للتمكن من استقطاب الأموال من المودعين حفز لهم من جانب وداعية من جانب آخر المستثمرين وأصحاب المشاريع لمنحهم تمويلاً⁽¹⁾.

ظل التنافس في نسب أسعار الفائدة المعلنة من كل مصرف سوق للتنافس في كل الجانبين من المودعين والمستثمرين استمد هذا النمط من التعامل يسود في العمل المصرفي ومن ثم ظهرت البنوك التجارية بإمكانياتها الضخمة لتسهيل التعامل ولكنها انحرفت إلى التوسع في الائتمان للحصول على فائدة سهلة من ودائع العملاء الجارية دون تكلفة فكانت بذلك بداية اجتياح النشاط المالي الممثل في علاقة الاقتراض والإقراض لتغطي على العلاقات الحقيقية القائمة على إنتاج السلع والخدمات.

وتطور في العصر الحديث انماط متعددة للتمويل شملت البورصات العالمية الحديثة وأسواق السندات والأسهم لتمثل الأصدار والسوق الثانوي سوق التداول.

وما زال العالم الغربي يبحث عن علاج العديد من المشاكل التي ظهرت من خلال الاعتماد على النقود كسلعة ولذلك تم الاصطلاح على معيار سعر الفائدة لمعرفة قيم النقود المستعملة لكل تعامل دون البحث عن الأثر الحقيقي لذلك النوع من الممارسات.

2-1-2 أهمية التمويل المصرفي:

(1) د. محمد محمود المكاي، التمويل المصرفي الاسلامي، المنصورة دن ، 2004م، ص 28.

إن أهمية التمويل مددها إلى مدى الحاجة إليه ودوره في الوفاء بمطالب الفرد والجماعة وتحقيق الغرض المستهدف منه ، وكلما اتسع نطاق التعامل به وكثر اللجوء إليه وصار استعماله من قبل الفرد والجماعة لتلبية حاجة عامة أو خاصة.

1- بالنسبة للعملاء:

يعتبر التمويل مصدراً لسد الفجوات التمويلية والتي يحتاجون لها حسب نوع التمويل من حيث الزمن.

- فالتمويل قصير الأجل يستخدم لسد الفجوات التمويلية التي يحتاج لها العملاء لفترات محدودة من الإلتجاء إلى زيادة رؤوس أموالها وإدخال شركاء جدد معهم أو مشاركتهم في الأرباح المحققة مثل شراء المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج وشراء بضائع .

- التمويل متوسط الأجل وذلك لتمويل شبه الأصول الثابتة لشراء عدد والآلات الصغيرة أو لموجهة مصروفات رأسمالية ممثلة في إجراء عميرات للألات وخلافه.

- التمويل طويل الأجل وذلك لتمويل اقتناء الأصول الثابتة من الآلات والمعدات أو إنشاء البنية التحتية للمشروعات من مرافق وخلافه أو إنشاء عنابر إنتاج.⁽¹⁾

2- بالنسبة للبنك:

يعتبر التمويل المصدر الرئيسي لتحقيق إيرادات للبنك من خلال العوائد المحصلة لمقابلة المصروفات وتحقيق فوائد لتعظيم الأرباح التي تم توزيعها على المودعين وعلى المساهمين أصحاب رأس مال البنك.

- هذا بالإضافة إلى أهمية بارزة بلا شك على التمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية حيث يحصل البنوك الإسلامية تقوم بدور رئيسي في تمويل البنية الأساسية للمجتمعات الإسلامية.

(1) - د. الصديق طلحة مجد رحمة ، التمويل الإسلام في السودان التحديات ورؤى المستقبل. شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، ص 101

- يساهم كذلك التمويل الذى تقدمه البنوك الإسلامية في المجالات المختلفة التى تتطلبها حاجة الجماعة الإسلامية إذا أحسب توجيهها واستخدامها ورسخ ضمير الأفراد والمؤسسات المالية توظيفها بالضوابط الإسلامية في جوانبها طبقاً للفترة التى تناسب كل مشروع أما إذا كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل . (1)

3- بالنسبة للأقتصاد القومى:

يساهم التمويل في مقابلة الاحتياجات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي أو بها يعمل على دفع عجلة التنمية وسياسة الدولة ويساهم في خلق فرص عمل لحل مشكلة البطالة وزيادة معدل نمو الدخل القومي.

4- ارتباط ربح الممول في جميع أساليب التمويل الإسلامية الملكية.

فاستحقاقه للأرباح بسبب موضوعي وشرعي هذا هو الملك وهذا عكس الصح والأساليب التمويلية التربوية التى تقوم على الاستغلال.

5- ارتباط انسياب التمويل بين أطراف العملية الاستثمارية بانتقالية ملكيات أو تدفق تيار السلع.

وهذا الأسلوب يقلل من الطرق التربوية التى تحول الأقتصاد إلى اقتصاد رمزي رجيت كل عملية انتقال الملكية أو السلع والخدمات تتطلب انتقال أو انسياب عشرات الدورة المالية والنقدية.

2-1-3 تطور وظيفة التمويل:

(1) الصديق طلحة مجد رحمة ، التمويل الإسلام في السودان التحديات ورؤى المستقبل. المرجع السابق ، ص 105

لقد تطورت وظيفة التمويل مع التطور الطبيعي للمجتمعات ففي مجتمع بدائي يمكن أشباع الحاجات بالاعتماد فقط على استغلال العمل للموارد الاقتصادية ولا يتوافر في هذا المجتمع البدائي رأس المال الاقتصادي في شكل أدوات مصنوعة بواسطة الإنسان لاستخدام في إنتاج إضافي كما أن تقسيم العمل يكاد يكون لا أهمية له في نظام اجتماعي بدائي من هذا النوع وفي حالة عدم وجود تقسيم للعمل فإن وجود فائض من السلع يزيد عن حاجة المنتج الشخصية يكاد يكون معدوماً وبالتالي فإن أهمية المبادلة أصلاً. وفي الحالة التي لا يتوافر فيها رأس مال لاستخدام في الإنتاج أو المبادلة فإن التمويل لا يعتبر عاملاً مفيداً في النظام الاقتصادي ولكن بازدياد حجم الإنتاج وظهور مبدأ التخصص في الإنتاج ثم ظهور النقود كوسيلة تبادل بديلي عن نظام المقايضة الذي كان متبعاً في المجتمعات البدائية والتي سببت صعوبات كثيرة منها تعذر تحقيق التوافق الثنائي بين الطرفين والمتقايضين حيث كان من الضروري لإكمال عملية المقايضة أن الفرد الراغب في مقايضة سلعة بأخرى عليه أن يجد فرداً آخر يحتاج السلعة المراد المقايضة بها وعنده سلعة يحتاجها الطرف الأخر. (1)

فمثلاً إذا كان هناك شخص عنده فائض من القمح ويحتاج إلى سكر فإنه لابد وأن يبحث عن آخر لديه فائض من السكر وعنده حاجة إلى قمح حتى يتم الاستبدال المباشر.

ولكن في حالات قد لا يجد ولكن قد يكون هناك فرد عنده فائض شعير هنا تتم المبادلة عن طريق الوسيط الثالث.

(1) د. الصديق طلحة مجدرحة، المرجع السابق ، ص 112 .

وهكذا تتزايد عمليات المقايضة وتصعب طبقاً للظروف وفي إطار التطور أصبحت النقود أداة لأدخال الرئيسية بدلاً من أدخار السلع والذي قد يؤدي إلى تلفها أو تغيير طرازها وما إلى ذلك. (1)

2-1-4 بداية ظهور فكر التمويل:

نتيجة للتطور والتوسع في عمليات وانتشار ظاهرتي التخصص وتقسيم العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج عن الحاجة وبيع هذه الزيادة من السلع وتحويل قيمتها إلى نقود ساهم ذلك في تكوين ثروات لدى الأفراد في صورة (نقود) وليس سلع كما كان وفي الجانب المقابل زيادة الإنتاج والتطور الهائل في وسائل الإنتاج من استخدام الآلات والطلب على المواد المستخدمة في العملية الإنتاجية.

2-1-5 نطاق وظيفة التمويل:

وظيفة التمويل تعتبر الوظيفة الأساسية في مشروعات الأعمال التي تدخل في جميع الوظائف الأخرى ومن المتعارف عليه أن وظائف المشروع تتلخص فيما يلي:

1- وظيفة التمويل.

2- وظيفة الإنتاج .

3- وظيفة التسويق.

والإنتاج في معظم الشركات أما أن يكون إنتاج السلعة ما أو لخدمة ما.

والتسويق كوظيفة تعمل على ترويج السلعة أو الخدمة التي تم أنتاجها.

أما وظيفة التمويل فهي وظيفة ذات الطابع الخاص الذي يتداخل مع وظائف المشروع الأخرى وذلك لأن المال يدخل في جميع عناصر الأعمال سواء كانت أجور، مصاريف، وقود وكل هذه العناصر تحتاج إلى أموال (تمويل).

2-1-6 دراسة التمويل:

(1) د. الصديق طلحة مجرحة، المرجع السابق، ص 112 .

- 1- التطور الملاحق في زيادة حجم منشآت الأعمال بشكل كبير حتى وصلت بعض الشركات إلى أن أصبحت ميزانيتها تقارب أو تفوق ميزانية.
- 2- نظراً لهذا التضخم الهائل في حجم المنشآت الأعمال استدعى ذلك بالضرورة على التنوع في المنتجات التي تعرضها هذه الشركات في السوق وتعددتها لمواكبة التطور الهائل في حاجات المجتمع.
- 3- ظهور استخدامات عديدة للسلع وخلق حاجات جديدة لها ومستهلكين جدد مثل استخدام الكمبيوتر في المدارس محلات السوبر ماركت واستخدام المواسير البلاستيك بدلاً من الحديد.
- 4- التطور الهائل في مجال الأبحاث العلمية الذي واكب هذا التطور الكبير في حجم الأعمال لتلك المنشآت وذلك واضح في كثير من الشركات الصناعية.
- 5- كل هذا ساهم في ضرورة أن تتحول القرارات المالية والخاصة بالتمويل بشكل خاص إلى درجة اللامركزية وذلك للتعددية التي سبق الإشارة إليها في النقاط الأربع السابقة. (1)

(1) د. الصديق طلحة مجدرحة، المرجع السابق ، ص115 .

المبحث الثاني

أنواع ومصادر التمويل

2-2-1 مصادر التمويل قصير الأجل:

في الأموال التي تحصلت عليها المنظمة من الخارج يصبح عليها الالتزام بالسداد خلال عام أو أقل ويتوقف حجم استخدامه على قرار المنظمة في مدى الاعتماد عليه ودرجة توافره في توقيت الحاجة إليه. وفي كل الأحوال يصبح من الضروري أن تفاضل المنظمة بين المصادر التي توفر هذا النوع من التمويل ومن أهم مصادر التمويل قصير الأجل (اشكاله):⁽¹⁾

1. الائتمان التجاري

ينشأ هذا النوع من التمويل عندما تحصل المنظمة على بضاعة من الموردون دفع قيمتها فوراً ويمكن القول أن المورد قد قدم تمويلاً للمنظمة ليس في شكل مبلغاً من المال وإنما في شكل بضاعة.

ويمكن أرجاع انتشار هذا النوع من التمويل للأسباب الآتية:

1- سهولة الحصول عليه مقارنة بالائتمان المصرفي.

2- توافره بصورة تلقائية.

3- انخفاض تكلفة الحصول عليه او انعدامها كلية في حالات الاستفادة من الخصم

النقدي.

(1) د. عبيد علي احمد الحجازي، مصادر التمويل، القاهرة، دار النهضة العربية، 2001م، ص 11

شروط الائتمان التجارى : تغطى عدة نواحي :

1. مدة الائتمان:

هي عدد الأيام التي تعد قبل استحقاق قيمة الفاتورة بالكامل.

2. الخصم النقدي:

يتم منحه كجزء من شروط الائتمان التي تمنحها المنظمات ويتراوح ومقدار الخصم من

1% إلى 5% من قيمة البضاعة.

3. مدة الخصم النقدي:

هي أقصى عدد من الأيام من بداية الائتمان يمكن الحصول على الخصم النقدي.

العوامل التي تؤثر على شروط الائتمان التجارى: (1)

1. درجة المنافسة:

تقوم المنظمة بمنح شروط الائتمان مماثلة وربما ايسر من شروط الائتمان التي تمنحها المنظمات المنافسة لها من أجل الحفاظ على حصتها السوقية والسعى من أجل زيادتها.

2. طبيعة المنتجات:

هناك منتجات تتميز بأرتفاع دوراتها وفي هذه الحالة تقصر مدة الائتمان وفي بعض

الحالات او المنتجات تتميز بانخفاض معدل دوراتها وتكون مدة الائتمان أطول نسبياً

بسبب البطء في معدل دوران تلك المنتجات .

3. المركز المالى للعميل طالب الائتمان:

(1) حمزة محمود الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي ، ط1 (القاهرة: الوراق للنشر والتوزيع، 2002م) ص32.

يلعب المركز المالي دوراً هاماً في إمكانية الحصول على الائتمان بل وفي شروط الائتمان الممنوحة فكلما كان المركز المالي قوياً كلما أدى ذلك إلى زيادة ثقته في إمكانية الحصول على الائتمان وكلما كان ضعيفاً يقلل من فرص الحصول على الائتمان التجاري ويزيد من صعوبة الشروط التي يحصل بموجبها الائتمان.

4 تكلفة الائتمان التجاري:

إذا لم تحتوى شروط الائتمان الممنوحة للمنظمات على خصم نقدي فإنه تكون هناك تكلفة لهذا الائتمان بافتراض أن منشأة سوق تقوم بالسداد في نهاية مدة الائتمان كما تقضى بذلك شروط الائتمان. أما إذا كان هناك خصماً نقدياً في شروط الائتمان فإنه يلزم أن نفرق بين حالتين.

الحالة الأولى:

قيام المنظمة بالاستفادة بالخصم النقدي عن طريق دفع قيمة الفاتورة خلال مدة الخصم الواردة بشروط الائتمان وهنا أيضاً يكون الائتمان التجاري بدون تكلفة.

الحالة الثانية:

عدم قيام المنظمة بالاستفادة بالخصم النقدي في هذه الحالة وسوف تكون هناك تكلفة يمكن استخدامها لقياس تكلفة الائتمان التجاري. (1)

أشكال الائتمان التجاري:

(1) حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص34.

1/ الحساب المفتوح:

وهو شكل شائع من الائتمان التجارى .

1- أدونات الدفع:

يتطلب هذا الشكل أن يقوم المشتري المدين بتوقيع ورقة تجارية كمبيالة أو سند يتعهد فيها المشتري بسداد قيمة معينة لشخص معين الدائن في تاريخ محدد.

وتوفر الورقة التجارية الموقعة من المدين عدة مزايا للدائن .

1- الاعتراف الرسمي من جانب المدين بالمديونية مما يسهل إثباتها .

2- يمكن تداولها عن طريق قيام الدائن بتظهيرها للغير .⁽¹⁾

3- الدائن يستطيع أن يقوم بمنحها لدى البنوك والحصول على قيمتها الحالية .

2/ الحساب غير المفتوح:

يقوم البائع بإرسال البضاعة مرفقاً بالفاتورة وشروط الدفع وفي هذه الحالة لا يقوم المشتري بتوقيع أي مستند رسمي لإثبات مديونيته للمورد وتظهر في جانب الخصوم بالنسبة للبائع .

أسباب استخدام الائتمان التجارى :

1- التكلفة:

إذا حصلت المنظمة المدينة على جميع الخصومات النقدية المتاحة لها فإن استخدام الائتمان التجارى لن يضيف شيئاً إلى تكاليفها وهو من الأنواع المرغوب في الائتمان لأنها تدخل بالفعل في السعر .

المصدر الوحيد المتاح:

⁽¹⁾ حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص 35.

يلاحظ أن الكثير من المشروعات يمكنها الاعتماد على الائتمان التجارى في الأوقات التى تمنح خلالها المنشآت المالية عن أقراضها . وذلك يعنى أثناء هذه الفترات يصبح الائتمان التجارى هو المصدر الوحيد المتاح أمام هذه المشروعات الصغيرة لأنهم يكونوا هدفهم كسب العملاء الجدد والاحتفاظ بالحاليين .

2- السهولة:

أن الحصول على الائتمان لا يستلزم الإجراءات المتعددة المعقدة التى يتطلبها الاقتراض من البنك أو غيره من المنشآت المالية.

3- المرونة:

يعتبر مفيداً نظراً لأمكان استخدامه عندما يكون هناك حاجة إليه فبناء المخزون السلعى بغرض مقابلة الحركة الموسمية في المبيعات يمكن تمويله جزئياً عن طريق الأرتفاع الآلى في الحساب الدائن.

2-2-2 الائتمان المصرفى:

يقصد تلك القروض قصيرة الأجل التى تحصل عليها المنظمة من البنوك ويأتى بعد الإئتمان التجارى من حيث درجة اعتماد المنشأة عليه كمصدر قصير الأجل.

يتميز بالآتي: (1)

(1) صلاح الدين حسن السيسى ، قضايا مصرفية معاصرة (الائتمان المصرفى ، الضمانات المصرفية ، الاعتمادات المستندية) ط1 (القاهرة : دار الفكر العربى 2004م)ص 13 .

1. أنه أقل تكلفة من الائتمان التجارى في الحالات التى تفشل فيها المنظمة في الاستفادة من الخصم.

2. أكثر مرونة من التجارى لأنه في صورة نقدية وليس بضاعة .

3. لا يتغير تلقائياً مع تغيير حجم النشاط.

4. أحد المصادر الهامة التى تلجأ إليها المنشآت من أجل الحصول على التمويل قصير الأجل.

2-2-3 اشكال الائتمان المصرفي:

1/ الاعتماد المفتوح:

هو اتفاق غير رسمي بين أحد البنوك وأحد العملاء والذي بمقتضاه يتفق الطرفان على الحد الأقصى من الأموال التى يستطيع العميل أن يحصل عليها من البنك في فترة معينة سنة مالية قابلة للتجديد.

ولا يجب أن ينظر إلى الاعتماد المفتوح على أنه سلعة مضمونة بل أنه مجرد استعداد من جانب البنك. (1)

ومن أهم المزايا التى تحققها هذا الاعتماد على البنك:

أنه يغطى إدارة البنك من القيام بدراسة وتقييم المركز المالى للعميل في كل مرة يتقدم فيها ذلك العميل للاقتراض من البنك.

(1) صلاح الدين حسن السيبي ، قضايا مصرفية معاصرة (الائتمان المصرفي ، الضمانات المصرفية ، الاعتمادات المستندية) ط1 (القاهرة: دار الفكر العربي 2004م) ص 13 .

ومن وجهة نظر العميل فإن الاعتماد المفتوح يحقق له ميزانيتين:

الأولى: عدم قيام العميل بالدخول في مفاوضات جديدة مع البنك في كل مرة يقوم فيها بالاقتراض.

الثانية: إمكانية قيام العميل بتخطيط احتياجات التمويل قصير الأجل دون ضرورة التحقق بدقة من مقدار لهذه الاحتياجات وذلك بسبب الاستعداد البنك لتغطية هذه الاحتياجات في حدود الحد الأقصى المتفق عليه في الاعتماد المفتوح.

2/ الاعتماد المتجدد :

في بعض الأحيان قد لا يقوم البنك بتلبية تلك الاحتياجات على الرغم من وجود الاعتماد المفتوح وغالباً ما يكون في الحالات التي ترى فيها إدارة البنك أن المركز المالي للعميل قد تدهور بصورة ملحوظة مما كان عليه وقت الاعتماد أو أن البنك لا يستطيع توفير الأموال اللازمة لمقابلة طلبات الإقراض المتزايدة .

3/ سلفة المدة الواحدة:

فإن العميل يقوم بتقديم طلب الحصول على سلعة لتغطية الاحتياجات المالية المطلوبة وذلك من أحد البنوك عندئذ يقوم البنك بدراسة وتقييم هذا الطلب على حده لمعرفة المركز المالي لهذا العميل واتخاذ القرار المناسب.⁽¹⁾

(1) صلاح الدين حسن السبسي ، مرجع سابق ، ص 15 .

2-2-4 تكلفة الائتمان المصرفي:

ارتبط ارتباطاً وثيقاً بسعر أساسي للفائدة ويقوم بتحديد هذا السعر احد البنوك التجارية ثم تقوم البنوك الأخرى بتطبيق السعر تدريجياً وفي بعض الأحيان يكون البنك الرائد في تحديد أسعار الفائدة ويتوقف سعر الفائدة على الائتمان المصرفي إلى حد كبير على قوة المركز المالي للعميل وكلما كان قوياً كلما أدى ذلك تخفيض سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك والعكس فكلما ضعف المركز المالي أدى ذلك إلى زيادة في سعر الفائدة.

ثانياً : مصادر التمويل متوسط الأجل: -

يتمثل في الالتزام الواجب سدادها خلال فترة تزيد عن العام وتنقسم إلى:

1- القروض المباشرة .

2- التمويل بالاستئجار

1- القروض المباشرة:

وهي القروض التي تمنحها البنوك وشركات التأمين باستحقاق يتراوح بين عام وعشرة أعوام وقد يزيد الاستحقاق عن ذلك في القروض التي تمنحها شركات التأمين بصفة خاصة.

2/ مزايا القروض المباشرة:

1- تلائم ظروف المنظمة في الاتفاق على المشروعات تحت التنفيذ . (1)

(1) صلاح الدين حسن السبسي ، مرجع سابق ، ص 19 .

2- تعتبر هذه القروض مصدراً للتمويل منخفض التكلفة مقارنة بغيره من مصادر التمويل الأخرى.

3- يمكن للمنظمة أن تلجأ إليها كبديل مؤقت لمصادر التمويل تساهم في حسم مشكلة عدم اليقين عندما تكون المنظمة غير متأكدة من حجم وطبيعة احتياجاتها المالية.

4- يساعد في سد فجوة التضخمية (فجوة الملكية خاصة في المنظمات صغيرة الحجم).

5- يمكن بواسطة هذه القروض متوسطة الأجل أن تتجنب المنظمة للظروف المتعلقة بعدم إمكانية تجديد القروض. (1)

2/ عيوب القروض المباشرة:

1- تعهد المنظمة المقترضة بعدم ادخال تعديلات جذرية علي اصولها من شأنها ان تنقص مقدرة الدائن .

2- عدم التعاقد علي قروض اخري مستقبلاً .

3- قد تضع الجهة المقرضة حداً أقصى للقروض.

4- تشترط الجهة المقرضة حداً أقصى للقروض .

5- قد تشترط الجهة المقرضة علي المنظمة عدم الاعلان عن أي توزيعات للارباح قبل السداد للقرض ضماناً لإستيفاء حقوقها.

3) سداد القروض المباشرة :-

غالباً ما يتضمن عقد القروض شرط السداد التدريجي بحيث لا تترك عملية السداد الي حين انتهاء مدة القرض وهو ما يعني ان هذه القروض لا تسدد قيمتها بالكامل في نهاية مدة استحقاقها بل ان السداد يتم بشكل دوري منتظم في شكل اقساط طوال مدة القرض.

(1) صلاح الدين حسن السيسي ، مرجع سابق ، ص 20 .

وذلك لتخفيض المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها الجهة المقرضة نتيجة عدم مقدرة المنظمة علي هذه القروض جملة واحده من تاريخ الاستحقاق .

2- التاجير التمويلي :-

جعل المناخ مناسباً لظهور نشاط التاجير التمويلي كأحد البدائل التمويلية المطلوبة لاقتناء الاصول الراسماليه او تجديدها واحلال غيرها محلها لما كانت معظم اتفاقيات التاجير التمويلي تتراوح بين عام وعشرة أعوام فقد علق معظم الكتاب علي تصنيف التاجير التمويلي ضمن مصادر التمويل متوسطة الاجل.

2-2-5 مفهوم وأهمية التاجير التمويلي :-

بأنه عملية تأجير أصول رأسمالية ليس بهدف قيام المؤجر بتكلفتها ولا بهدف تملكها بل هو شراء اصل واطاحة الفرصة باستخدامه.

1/ أهمية التاجير التمويلي:-

1. نضوب السوق المالي من إدارة من الإدارات المالية وهي السندات.
2. الاعتماد المكثف للشركات المساهمة وتمويل احتياجاتها المالية قصيرة ومتوسطة الاجل علي التمويل المصرفي.
3. إتساع فجوة عدم الثقة بين الوحدات المصرفية ومجموعة الوحدات الإقتصادية المستثمرة.

2/ انواع عقد التاجير التمويلي:-

النوع الأول :- عقد الاعتماد بالتاجير والشراء

أ/ عقد الاعتماد بالتاجير:-

وهذا النوع من العقود يجعل من المؤسسة المالية طرفاً مشتركاً بين المؤجر والمستأجر
للاصول بعقدين منفصلين من الناحية القانونية. (1)

ب- عقد التاجير التشغيلي:-

وهو ما يعرف بعقد استئجار الخدمة او عقد شراء الاصول بقصد تأجيرها ومن أمثلة
عقد ايجار التليفون وسيارات النقل والركوب وماكينات التصوير والحاسبات الاليه
وماشابه ذلك.

النوع الثاني: عقد الاستئجار المالي:-

بموجب هذا النوع من العقود، تقوم مؤسسه ماليه او منظمه متخصصه في
التاجيرالتمويلي ، بشرا الاصول التي تحدها المنظمه المستأجره وتقوم بتأجيرها
لها وفور الشراء خلال مده متفق عليها. وبعد انتهاء مدة الايجار تظل المؤسسة الماليه
، او منظمه التاجير التمويلى مالكة للأصول ملكيه كامله.

حالات إلغاء عقود التاجير التمويلي:-

- 1- انتهاء مدى التاجير المتفق عليها.
- 2- الاتفاق على تجديد عقد التاجير للأصل المؤجر فترة ايجار أخرى بشروط جديدة أو
بنفس الشروط.

(1) د. محمد كمال الحمزاوي ، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته، منشأة المعارف بالاسكندرية،
الطبعة الثانية ، يناير 2000م، ص293.

3- التلف الكامل للأصل المؤجر وفي ضوء أسباب التلف تتحدر مسؤولية المؤجر أو المستأجر عنها مالياً أو قانونياً.

4- مخالفة المؤجر أو المستأجر لشروط عقد إيجار.

5- قيام المستأجر بتصفية جزء من أعماله وتقليص حجم نشاطه.

4. مزايا التأجير التمويلي:-

1- التخطيط للتدفقات النقدية.

2- تحسين السيولة وزيادة فاعلية مصادر التمويل لرأس المال العامل دون الحاجة إلى

تقيد جزء من الموارد الذاتية في أصول تم شرائها.

3- إظهار المنظمة لمظهر مالي أفضل .

4- الحد من اختلال هيكل التمويل للمنظمة المستأجرة.

5. عيوب التأجير التمويلي:-

1- ارتفاع تكلفة التأجير التمويلي.

2- حصول المؤجر على معظم المنافع الضريبية.

عدم قدرة المستأجر على إدخال تحسينات فنية على الأصل المؤجر دون موافقة

المؤجر. (1)

6. مزايا التأجير التمويلي للإقتصاد القومي:-

(1) د. محمد كمال الحمزاوي ، المرجع السابق ، ص293.

1- توفير بدائل تمويلية أكثر مرونة من أشكال التمويل التقليدية لتمويل التوسع الاستثماري.

2- زيادة درجة المنافسة بين مصادر التمويل متوسطة الأجل وطويلة الأجل.

3- يؤدي التمويل التأجيري إلي تكامل السوق.

4- يؤدي التمويل التأجيري إلي تقليل مخاطر وأعباء الائتمان .

5- زيادة مستوى الاستثمارات.

تقييم قرار التأجير التمويلي:-

يعتبر بديلاً لشراء الأصل ومن ثم فإن تقييم هذا النوع من التأجير يجب ان يتم بناء علي مقارنة كل من المكاسب والتكاليف التي تنتج عنه.

2-2-6 مصادر التمويل طويل الأجل:-

تتكون مصادر التمويل الطويل الأجل من حقوق الملكية بالإضافة إلي الديون طويلة الأجل (القروض الطويلة والسندات).

نتناول هذه المصادر:-

أولاً : حقوق الملكية :

التي تتكون من الأسهم والأرباح المحتجزة والاحتياطات.

وسوف نتناول في هذا المجال : الأسهم العادية ، الأسهم الممتازة علي ان يتم تناول الأرباح المحتجزة ضمن التمويل الداخلي. (1)

أ- الأسهم العادية:-

يمكن تعريف السهم بأنه حصة من ملكية إحدى الشركات وحملة للأسهم هم في الواقع ملاك للشركة المصدرة لتلك الأسهم.

يتمتع حملة الأسهم العادية الحقوق التالية:-

1. حق التصويت:-

بمقتضى هذا الحق يخول لحامل الأسهم العادية القيام بالأداء بصوته عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ويتم التصويت عادة كل عام.

2. حق المشاركة:-

بمقتضى هذا الحق يستطيع حامل السهم العادي ان يحصل علي نصيبه في توزيع الأرباح التي تعلنها الشركة.

3. حق الإكتتاب :-

وبمقتضى هذا الحق يمكن لحملة الاسهم القيام بالإكتتاب في الاسهم العادية الجديدة التي تصدرها الشركة أو الأوراق المالية القابلة للتحويل إلي اسهم عادية.

(1) بدر الدين عبدالرحيم، التمويل المصرفي لصغار المنتجين ومشكلة الفقر ، وقفه أخرى، والمنتدى المصرفي السادس عشر ، معهد الدراسات المصرفية ، الخرطوم : 1996م، ص 82

مقاييس القيمة للأسهم العادية:-

القيمة الاسمية :-

وتستخدم القيمة الاسمية في التعبير عن قيمة الاسهم في دفاتر الشركة ولا تحظى هذه القيمة باي إهتمام من جانب المستثمرين حيث أنه لا توجد أي علاقة بينهما وبين القيمة السوقية للسهم. (1)

القيمة الدفترية:-

يتم حساب القيمة الدفترية للسهم العادي وذلك عن طريق قسمة حقوق الملكية علي عدد الاسهم العادية المصدرة.

القيمة السوقية :-

تمثل القيمة السوقية سعر بيع السهم في السوق هذا السعر يتحدد نتيجة لإلتقاء قوي العرض والطلب.

القيمة الذاتية:-

يمكن احتساب القيمة الذاتية للسهم عن طريق القيمة الحالية للمنافع التي يتوقع المستثمر تحقيقها نتيجة لاحتفاظه بهذا السهم.

قيمة التصفية:-

تمثل قيمة التصفية مقدار ما يحصل عليه المساهم عن كل سهم يمتلكه في حالة التصفية.

(1) بدر الدين عبدالرحيم، التمويل المصرفي لصغار المنتجين ومشكلة الفقر ، وقفة أخرى، والمنتدى المصرفي السادس عشر ، معهد الدراسات المصرفية ، الخرطوم : 1996م، ص 82

مزايا الأسهم العادية:-

1. لا تمثل عبئاً علي المنظمة في حالة كفاية التوزيعات.
2. تمثل الاساس الذي يعتمد عليه الدائنون في تقييم الطاقة الافتراضية للمنظمة .
3. تعتبر الدعامة الاساسية ونقطة البداية في تكوين هيكل التمويل .
4. تمثل مصدراً دائماً للتمويل.

عيوب السهم العادية :-

1. إرتفاع تكلفتها حيث يكون العائد منها مرتفعاً .
2. أن زيادتها أو نقصها عن تلك التي يتطلبها هيكل التمويل الأمثل قد يرفع متوسط تكلفة التمويل. (1)

ب - الأسهم الممتازة :-

يمثل السهم الممتاز مستند ملكية لحائزة له قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية شأنه شأن السهم العادي يحق لحامل السهم الممتاز الحصول علي عائد محدد يوزع سنوياً .
وجه الاختلاف بين السهم العادي والممتاز :-

1. اولوية الحصول علي جزء من ممتلكات المنظمة في حالة التصفية قبل حملة الاسهم العادية.

2. الحق في توزيعات سنوية تتحدد بنسبة مئوية ثابتة القيمة الاسمية للسهم.

امتيازات أصحاب الأسهم الممتازة :-

(أ) من حيث الدخل تنقسم إلي :-

(1) بدرالدين عبدالرحيم، المرجع السابق ، ص 89

1. اسهم ممتازة مشتركة في الأرباح: وهي اسهم لها نسبة معينة من الأرباح تستوفيها ، ثم تشارك الاسهم العادية في باقي الأرباح.

2. اسهم ممتازة غير مشتركة في الأرباح: وهي التي يقتصر نصيبها علي نسبة مئوية ثابتة من القيمة الاسمية للسهم الممتاز.

3. اسهم ممتازة غير مجمعة الأرباح: وهي اسهم ينص في عقود التأسيس علي عدم أحقيتها في التوزيعات. (1)

(ب) من حيث التحويل تنقسم إلي :-

1- اسهم ممتازة قابلة للتحويل : وهي الأسهم التي يحق لصاحبها تحويلها إلي أوراق مالية أخرى.

2- اسهم ممتازة غير قابلة للتحويل: وهي التي ينص في عقود التأسيس علي عدم قابليتها للتحويل إلي شكل آخر من الأوراق المالية.

(ج) من حيث الإدارة :-

عادة لا يكون من حق حملة الاسهم الممتازة التصويت في الجمعية العمومية إلا أن المنظمة تمنحهم هذا الحق.

مزايا الأسهم الممتازة:-

1- أن الأسهم الممتازة ليست ملزمة قانونياً بإجراء توزيعات في كل سنة تحقق فيها أرباح. (1)

(1) بدر الدين عبدالرحيم، المرجع السابق ، ص 89

2- الاستفادة من الآثار الإيجابية للمتاجرة علي الملكية .

3- إصدار الأسهم العادية يساهم في نسبة الأموال المقترضة إلي الأموال المملوكة.

4- إن إجراء إصدار للأسهم الممتازة قد يتضمن إعطاء المنظمة الحق في استدعاء الاسهم ذاتها إلي إعادة شرائها .

5- استخدام اموال الغير دون السماح لهم بالمشاركة في إدارة المنظمة.

عيوب الاسهم الممتازة:-

1. الارتفاع النسبي في تكلفة الاسهم الممتازة مقارنة بتكلفة الافتراض.

2. إلزامية التوزيعات في بعض الاحيان لانه علي الرغم من أن حملة الاسهم الممتازة

ليس لهم الحق المطالبة بنصيبهم في الارباح إلا إذا قررت الإدارة توزيعها.

الديون طويلة الأجل:-

التمويل بالمديونية يعتبر من أهم القرارات التمويلية التي لا غنى عنها في معظم الأحوال لمقتضيات النمو.

القروض طويلة الأجل:-

هي قروض مصدرها السوق المصرفي حيث تحصل المنظمة عليها من المؤسسات المالية كالبنوك أو شركات التأمين.

وغالباً ما يتم سداد هذه القروض علي دفعة واحدة .

(1) بدر الدين عبدالرحيم، المرجع السابق ، ص 90

السندات :-

ما هي في النهاية إلا عقد مديونية طويل الأجل تتعهد المنظمة المقترضة بموجب برد

أصل المبالغ وفوائد متفق عليها في توزيع محدد. (1)

الخصائص التي تميز السندات عن الأسهم :-

1- من حيث الاستحقاق :-

السندات لها اجل معين ومحدد. أما الأسهم فلا.

2- من حيث الإدارة :-

- تعتبر حملة السندات من دائني المنظمة .

- لا يحق لحملة السندات التصويت أو الاشتراك في إدارة المنظمة.

3- من حيث الضمان :-

قد تقدم المنظمة بعد أصولها ضماناً لحقوق حملة بعض أنواع السندات بينما هذا

الضمان لا يمكن حدوثه في الأسهم لأنه حملة الأسهم ملك المنظمة.

4- من حيث الدخل :-

- يحصل حملة السندات علي فائدة مقابل استخدام المنظمة لأموال بينما يحصل

حملة الأسهم علي نصيب في الأرباح. (1)

(1) د. طارق الحاج، مبادئ التمويل ، ط1 عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2002م ، ص 21

(1) د. طارق الحاج، مبادئ التمويل ، ط1 عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2002م ، ص 21

- تعتبر حقوق حملة السندات مع حقوق غيرهم من الدائنين .

استهلاك السندات:-

فانه يتقيد علي المنظمة أن تضع الخطة الكفيلة بالوفاء لهذه الديون وفق الإصدار وإلا فان يقبل المستثمرون علي شراء السندات ما لم يتأثر من الطريقة التي تؤدي بها المنظمة سداد ديونها .

المصادر الداخلية للتمويل:-

يقصد بالمصادر الداخلية للتمويل تلك الأموال المتداولة من العمليات الجارية للمنظمة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلي مصادر خارجية للتمويل.

وفي هذا الشأن نود الإشارة إلي أهمية التمييز بالآتي:-

1. الفائض النقدي الصافي:-

وهو الذي يمثل الفرق بين النقد الداخلي والتدفق النقدي الخارجي.

التدفق المالي:-

وهو عبارة عن قيد محاسبة قد لا يترتب عليه خروج تدفق نقدي (مثل الإهلاك).

عناصر إعادة الاستثمار:-

1. الأرباح المحتجزة:-

والتي تشمل كل الاحتياجات المكونة لخطة التوزيع الأرباح والمخصصات التي لها طبيعة الاحتياطات . (1)

2. الإهلاك لنفس العام:-

والذي يمثل قيداً محاسبياً بمعنى أنه تدفق مالي لا يترتب عليه تدفق نقدي.

وقد فرق بعض الكتاب بين نوعين من التمويل الداخلي:-

1. التمويل الداخلي الذي يهدف إلي المحافظة علي الطاقة الإنتاجية للمنظمة ويشمل أموال الإهلاك واحتياطي ارتفاع أسعار الأصول الرأسمالية .
2. التمويل الداخلي الذي يهدف إلي التوسع وتنمية المنظمة ويشمل الأرباح المحتجزة والاحتياطات المعلنة.

مزايا التمويل من المصادر الداخلية:-

1. يعتبر الوسيلة المتاحة للوحدات الإنتاجية المتوسطة والصغيرة الحجم.
2. يؤدي هذا المصدر إلي دعم المراكز المالي للمنظمة.
3. يتيح هذا المصدر من مصادر التمويل مساحة من الحرية للإدارة المنظمة بعيداً عن تأثير املاك الغير .

4. تمثل أموال الإهلاك جانباً مهماً من التمويل الداخلي وهي اموال معفاة من الضرائب حيث يخفض الوعاء الضريبي .

(1) مصطفى رشيد شبيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر، 1999 ، ص: 186

العيوب:-

1. ان الاعتماد علي المصادر الداخلية للتمويل قد يؤدي إلي التوسع البطيء.
2. عدم خضوع استخدام هذه المصدر للرقابة قد يؤدي إلي تجميد جزء من الاموال وهو ما ينعكس علي الربحية.⁽¹⁾
3. بالرغم من مساحة الحرية التي تتاح للإدارة عن تكوين هذا المصدر إلا أن قرار حجز الارباح كلياً أو جزئياً حتي لا يقبله المالك.
4. الأرباح المحتجزة: تمثل الأرباح المحتجزة أحد المصادر الهامة لتمويل طويل الأجل وتظهر الأرباح المحتجزة بالميزانية العمومية للشركة كجزء من حقوق الملكية.

⁽¹⁾ د. طارق الحاج، المرجع السابق ، ص 25

الفصل الثالث

مخاطر التمويل المصرفي وتعره

المبحث الأول : مخاطر التمويل المصرفي

المبحث الثاني: التعثر المصرفي أسبابه وكيفية الحد منه

المبحث الأول

مخاطر التمويل المصرفي

3-1 مفهوم إدارة المخاطر وأنواع المخاطر :

3-1-1 تعريف ادارة المخاطر

1- تعريف الخطر :

يعرف بأنه :حالة من عدم التأكد أو القلق التي تلازم متخذ القرار نتيجة عدم تأكده من نتيجة قراراته والتي ينتج عنها خسائر مادية ⁽¹⁾ كم يعرف الخطر أيضا بأنه نتيجة الخسائر المحتملة في الدخل او الثروة نتيجة خطر معين .

أن الخطر موجود في حياتنا اليومية وبصورة مستمرة ولا يعلم الشخص ماذا سيحدث له في اليوم ولو علم ذلك سيتقاضي الخطر ، لذا يضع الإنسان الاحتياطات اللازمة لتقاضي حدوث المخاطر مستقبلاً ، إن هذا الوضع لا يخص الإنسان فقط ولكن يشمل كافة الهيئات والمؤسسات والشركات وأي كيان قائم على وجه الأرض ، فكل هؤلاء معرضون للخطر في لحظة ، لذلك يكون لهم تصورهم الخاص لتقاضي تلك المخاطر التي تحدث مستقبلاً .

المخاطر حقيقية ثابتة حدوثها ، حيث تنشأ هذه المخاطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة كما ان لهذه المخاطر عدة أنواع .

(1) محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الرحمن ، مبادي ادارة الخطر والتأمين (دار الكتب الأكاديمية ، بدون دار نشر 2004) ص15

3-1-2 مفهوم إدارة المخاطر :

يمكن تعريف المخاطر علي أنها الانحراف على ما هو متوقع ، فالمخاطر هي مرادف لعدم التأكد من الحدوث .

تعريف إدارة المخاطر علي أنها تحديد ، تحليل والسيطرة الاقتصادية علي المخاطر التي تهدد الأصول او القدرة الايرادية للمؤسسة ، وبصيغة أخرى فان إدارة المخاطر هي توضح مختلف التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها (1).

أولاً : مفهوم الخطر :

يتطلب من الإنسان اتخاذ القرارات في ظل العديد من المتغيرات،سواء كانت هذه القرارات تتعلق بحياته الخاصة او العامة او فيما يتعلق بوظيفته او عمله واحد اهم هذه المتغيرات عدم معرفة الإنسان ما قد يحدث مسبقا فعلى سبيل المثال ان التاجر الذي يقرر استثمار امواله في مجال من الاستثمارات المالية المتاحة يصعب عليه التنبؤ بنتيجة أعماله او مقدار الاحتمال لاحتمال تحقق الربح او عدم تحققه ولكن يمكن لهذا التاجر ان يضع تصورا لاحتمالات الربح بنسب معينه بناء على الدراسات السابقة في هذا المجال وذلك من خلال اخذ العديد من ارباح السنوات السابقة ثم اخذ المتوسطات لهذه السنوات ومحاولة التنبؤ بما تكون عليه ارباحه لهذه السنه باستخدام نماذج التنبؤ الإحصائية ومعاملات الارتباط كما ان الخبرة الشخصية تلعب دورا مهما في وضع تصور مقترح للمستقبل.

(1) مختار محمود الهانسي ، إبراهيم عبد النبي ، مبادئ ادارة الخطر والتأمين (الدار الجامعية القاهرة 2001) ص12.

ثانيا :تعريف الخطر :

اختلف الكتاب في تعريف الخطر فعرف على انه :⁽¹⁾

عدم التأكد من وقوع خسارة معينه وقد اعتمدت على الحالة المعنوية للفرد عند اتخاذ قراراته ويعرف بأنه الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين حيث في هذا التعريف بيان لنوع الخسارة حيث تم حصرها بأنه خسارة مادية قابلة للقياس بشكل كمي وكذلك عرف بأنه التباين بين العوائد الفعلية والتشتت بين النتائج الفعلية والنتائج المتوقعة واحتمال اختلاف النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة . حيث نلاحظ ان الخطر حقيقة وظاهرة ناتجة عن نقص المعرفة الانسانية.

يعرف كل من وليامز وهاينز الخطر بأنه :

الشك الموضوعي فيما يتعلق بنتيجة موقف معين "اي الخطر هو حالة من عدم التأكد وهو معنى التعريف الذي اشار اليه البروفيسر الاقتصادي المعروف (نايت) والمعروف ان الخطر حالة من عدم التأكد الممكن قياسها وحسب تعريفاته فإنه يوجد فرق بين عدم التأكد والخطر فعدم التأكد يشمل تلك الحالات التي يشك فيها الفرد من امكانية تحقق حادث معين على صورة معينة مع عدم قدرته على التحديد الدقيق للاحتمالات المختلفة لتحقيق الحادث اما الحالات التي يستطيع فيها الفرد حساب

الخسائر المادية فيطلق عليها الخطر⁽²⁾

⁽¹⁾ د.شقيري نوري موسى واخرون، ادارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع 2012،ص24-2

⁽²⁾ د.محمد توفيق بلقيني،كتاب مبادئ ادارة الخطر والتأمين،دار الكتب والاكاديمية 2004،ص1-2

تعريف المخاطر:

هي عدم التأكد من حصول الشيء مع معرفة احتمال حصوله كلما اقترب احتمال الحدوث من 50% زاد الخطر وكلما اقترب احتمال الحدوث 100% اصبح الخطر اكيد الحدوث وكان من الافضل عدم اتخاذ القرار المؤدي الى حدوث الخطر (1)

ثالثا: مفهوم ادارة الخطر :

يمكن وصف ادارة الخطر بأنها عملية اتخاذ قرار والذي عن طريقه يستطيع الفرد او المنظمة تخفيض الاحساس السلبي الناتج عن وجود الخطر او كما سبق ان عرفنا ان ادارة الخطر هي محاولة التحكم في الخطر وبالتالي تخفيض في درجة الخطر وسبق ايضا ان عرفنا الخطر بأنه عبارة عن الانحرافات للنتائج الفعلية والنتائج المستقبلية المتوقعة واهتمامنا هو الانحرافات التي ينتج عنها خسائر مالية وليس ارباحا مالية وبالتالي فلا بد من وجود ادارة للاخطار لأن عملية ادارة الخطر تتضمن عمليات القيادة والتحكم والتوجيه والتنظيم للهدف المنشود الذي يعتبر في حالة ادارة الخطر "تخفيض التكاليف المصاحبة للخطر (2)

وتعرف ادارة الخطر بأنها عملية اتخاذ القرار لمواجهة اي خطر من الإخطار التي تتعرض لها منشآت الاعمال او الافراد ويتم ذلك عن طريق التعرف على مصادر الخطر المختلفة وتقدير ناتج تلك المسببات مقدما وما قد يترتب على تحققها في صورة

(1) د. زياد رمضان واحرون، ادارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة 2008، ص 183

(2) د. جمال عبد الباقي واصف، مبادئ ادارة الخطر والتأمين، دار الكتب والنشر، ص 2

حوادث ثم اختيار افضل الوسائل لمنح او تقليل الخسائر المادية والمالية المحتملة وذلك بأقل تكلفة ممكنة (1)

وهي عملية لتعريف التعرض للخسارة التي تواجه منظمة ما كذلك اختيار الأساليب المناسبة للتعامل مع هذا التعرض (2)

رابعاً: أهداف ادارة الخطر:

الهدف الاساسي لادارة الخطر هو الوصول الى افضل طريقة للمحافظة على اموال وحماية كفاءة أنشطة الاعمال والاشخاص المالكين له وحماية العاملين به من الخسائر المادية الناشئة عن تحقق الاخطار البحتة (الصافية) التي تواجهه باقل تكلفة (3)

ادارة الخطر لها اهداف مهمة يمكن تصنيف هذه الاهداف على انها اما اهداف تسبق الخسارة او اهداف تلي الخسارة ،من الاهداف التي تسبق الخسارة ،الهدف الاول انه على المنشأة ان تعد الخسائر المحتملة بالطريقة الاكثر اقتصادا ويتضمن هذا الاعداد تحليل التكلفة لبرامج الامان واقساط التأمين المسددة والتكاليف المصاحبة للأساليب المختلفة لمواجهة الخسائر ،ومن الاهداف التي تلي الخسارة هو بقاء المنشأة والبقاء هو

(1) د.حربي محمد عريقات،التأمين وإدارة الخطر ،دار وائل للنشر 2010،ص25

(2) د.جورج ريجدا ،مبادئ ادارة الخطر والتأمين ،دار المريخ للنشر 2006،ص83

(2) د.حربي ،مرجع سابق،ص25

يعني انه بعد حدوث الخسارة يمكن للمنشأة ان تستأنف على الاقل عمليات جزئية خلال فترة زمنية معقولة (1)

خامسا: ادارة المخاطر:

ان هدف ادارة المخاطر وادارة الاصول والخصوم هو تحقيق مفاضلة مثلى بين المخاطر وتخطيط وتمويل وتنمية الاعمال وبناء على ذلك ادارة المخاطر هي عبارة عن مجموعة من الادوات التقنية وايضا عملية مطلوبة لتنفيذ استراتيجية البنك وتركز ادارة ادارة الاصول والخصوم على مخاطر السيولة واسعار الفائدة على المستوى العام للميزانية الختامية ويمكن اعتبارها مجموعة نوعية في ادارة المخاطر وتغطي ادارة المخاطر مخاطر اخرى مثل الائتمانية والسوقية وتشمل كل عمليات الادارة والتصميم التنظيمي المطلوب بقاية تنفيذ مجموعة التقنيات والنماذج التي تتناول ادارة المخاطر والتحكم بها (2)

ادوار ادارة المخاطر :

ان الهدف الرئيسي لادارة المخاطر قياس المخاطر من اجل مراقبتها والتحكم فيها وهذه الفكرة تضم عدة وظائف:

أ- تنفيذ الاستراتيجية_الميزة التنافسية

ج- المخاطر والقدرة على الدفع.

(1) د. جورج ريجدا، مرجع سابق، ص 83-84

(2) د طارق عبدالعال حماد، كلية التجارة جامعة عين شمس، دار الجامعية 2003، ص 221

د-اتخاذ القرار والمعاونة لاتخاذ قرارات التسعير

هـ- رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها⁽¹⁾

3-1-3 المخاطر وكيفية قياسها :

هناك ثلاثة اهداف رئيسية تدفع ادارة البنك الى تجنب مخاطر تدهور العائد اوحتى تذبذبه.

اولا: بترتب على تذبذب العائد تذبذب القيمة السوقية للاسهم وتذبذب في ثروة الملاك وهوامر قد يدفعهم الى المطالبة بعائد مرتفع على رأس المال يكون من شأنه ان يؤدي الى ارتفاع تكلفة الاموال بالنسبة للبنك

ثانيا: ان الحكومة ممثلة في البنك المركزي عادة ماتراقب اداء البنك للتأكد من عدم تعرض ارباحه الى تقلبات شديدة ،على اساس ان التقلب الشديد في الارباح من شأنه ان يزيد المخاطر التي يتعرض لها الاطراف المعنية في البنك.

3-1-4 انواع المخاطر المصرفية الرئيسية :

ان المخاطر هي التأثير السلبي على الربحية لعدة مصادر مميزة لعدم التاكيد وان الضفة الاساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية ادارة المخاطر وليس تجنبها ومن خلال الفكر المحاسبي يتم توصيف تلك المخاطر وقياسها والافصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على ادارة المخاطر

⁽¹⁾ المرجع السابق،ص 222-231

والسيطرة عليها وتمكين المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن ان يتعرض لها المصرف مستقبلا واتخاذ القرارات المتعلقة بالمعاملات مع البنك.⁽¹⁾

1- المخاطر الائتمانية :

هي المخاطر الناتجة من عدم قيام مديرين المصرف بالوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه المصرف وفقا لشروط الاقتراض الموضوعة والمدينين بشكل اساسي هم المقترضين من المصرف افرادا وشركات تجارية ومؤسسات مالية ومصارف اخرى حيث يتولد العجز عن السداد خسارة كلية اوجزئية وتعتبر المخاطر الائتمانية اقدم المخاطر بالنسبة للبنوك حيث مازال قياسها الكمي صعبا.

2- مخاطر السيولة :

هي الخطر الذي يواجهه المصرف من خلال عدم قدرته على تلبية السحوبات عليه من جمهور دائني المصرف المكونين من المودعين بشكل اساسي ومن الدائنين الاخرين مثل حاملي السندات المصدرة من البنك والمستحق الاداء او من المصارف والمؤسسات المالية المقرضة للمصرف كذلك وقد تكون هذه السحوبات ناتجة عن استعمال حدود التسهيلات الائتمانية الممنوحة لزبائن المصرف المدينون وان هذا الخطر هو عادة السبب المباشر في تعثر اي مصرف واسبابه

(1) د. منير ابراهيم هندي ، ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات ،المكتب العربي الحديث 2000،ص301

اولاً: توسع المصرف في استعمال الموارد المالية القصيرة الأجل في عملية استثمار وتوظيف ذات اجال طويلة بشكل يؤدي الى حدوث فجوة كبيرة بين اجال هذه المصادر وتوظيفاتها والذي يؤدي بدوره الى صعوبة بالغة في سداد اي استحقاقات قصيرة الاجل

ثانياً: تحقيق المصرف لخسائر كبيرة ومتراكمة بدون اللجوء الى عمليات اطفاء هذه الخسائر بشكل كافي عبر منحه اموال من قبل المساهمين بشكل يعيد للمصرف توازنه المالي حيث تراكم الخسائر ينعكس عاجلاً ام اجلاً على سيولة المصرف ومقدرته على تلبية احتياجات دائنيه وتعتبر مخاطر السيولة مخاطر رئيسية عرفت بأنها ذات سيولة شديدة واحتياطي السلامة الذي توفره محفظة الاصول السائلة والقدرة في تدبير الاموال بتكلفة عالية (1)

3- خطر معدل العائد (سعر الفائدة):

انه الخطر الناتج عن الخسائر المحتملة نتيجة لتحقيق المصرف لمعدل عائد اقل من معدلات السوق ام المعدلات المتوقعة من أصحاب حسابات الاستثمار فيضطر المصرف للتنازل عن جزء من نصيب المساهمين من الأرباح لصالح أصحاب الودائع

اما خطر سعر الفائدة ناتج عن خسائر في تقلبات اسعار الفوائد الدائنة والمدينة في الاسواق بحيث لا يستطيع المصرف في ظل هذه التقلبات الحفاظ على هامش كاف بين معدل الفوائد المدينة والدائنة ومخاطر اسعار الفائدة هي مخاطر تراجع اليرادات نتيجة لتحركات اسعار الفائدة وتولد معظم بنود الميزانية الختامية ايرادات وتكاليف يتم ربطها

(1) طارق عبد العال حماد ، المرجع السابق ،ص199

باسعار الفائدة بواسطة مؤشر ولأن اسعار الفائدة غير مستقرة هناك مؤشرات متعددة ومتنوعة للاسعار السوقية ويكون سعر القروض المستحقة مرتبطا ارتباطا مباشرا بسعر سوقي ما، ولكن اي معاملة يستحق اجلها ترتبط بظروف السوق غير مؤشر اذا تم تحديدها حتى لو كان معدلها ثابت وتصبح الاسعار الثابتة متغيرة عند حلول اجل الاستحقاق.

4_مخاطر اسعار الصرف:

مخاطر تقلبات اسعار نقود السلع والتي تنتج عن الية الطلب والعرض، ويتم تقويم المخاطر السوقية على عدم استقرار مؤشرات السوق واسعار الفائدة ومؤشرات بورصات الاسهم واسعار الصرف ويقاس عدم بواسطة تقلبات السوق ويمكن ان توضع حدود لحساسية المحفظة اوفي الانحرافات المحتملة للقيم وبالنظر لمثل هذه الحدود تقوم ادارة المخاطر على التسوية المتواصلة لحساسية المحفظة ويمكن ان تقسم مخاطر السوق الى عدة ابعاد مثل مخاطر السيولة، وهناك مخاطر التقلب الناشئة عن التقلبات الناتجة بمرور الوقت عن عدم استقرار المؤشرات السوقية.

5- مخاطر الصرف الاجنبي :

هي مخاطر ناتجة من تقلبات اسعارالصرف للعملة المحلية في وجه العملات الاجنبية الاخرى ثم ينتج عنه بعض الخسائر،للتعامل مع مخاطر الصرف الاجنبي بالطريقة التقليدية هي ادارة المخاطر وفق لكل عملة فيما يتعلق في المحفظة المصرفية. (1)

6-مخاطر القدرة على الوفاء بالالتزامات :

هي مخاطر عدم القدرة على تغطية الخسائر المتولدة من كافة انواع المخاطر من خلال راس المال المتاح ولذلك فان مخاطر القدرة على الوفاء على الوفاء بالالتزامات هي مخاطر عجز البنك عن السداد ومطابقة للمخاطر الائتمانية وكل المخاطر التي يتم تحملها الائتمان وسعر الفائدة والسيولة والمخاطر السوقية والتشغيلية فان مخاطر القدرة على الدفع جوهرية بالنسبة للجهات المنظمة وتتبع التوجيهات الرئيسية لادارة المخاطر، وكل المخاطر تولد خسائر محتملة تتمثل حماية نهائية لهذه المخاطر زراس المال ويجب ضبط مايتفق مع المستوى المطلوب

7-المخاطر التشغيلية :

هي تلك المتصلة باوجه الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات وفي نظم رفع التقارير وفي قواعد رصد المخاطر الداخلية .وفي غياب التتبع والاثبات الكافي للمخاطر يمكن ان يستمر اغفال وتجاهل المخاطر الهامة والا اتخاذ اجراءات تصحيحية فانه ينتج عن ذلك عواقب وتظهر المخاطر التشغيلية على مستويين :

(1) طارق عبد العال حماد ، المرجع السابق ،ص203

أ-المستوى الفني :عندما يكون نظام المعلومات اومقاييس المخاطرةقاصرة

ب-المستوى التنظيمي :يتعلق بمراقبة المخاطرة وكل القواعد والسياسات ذات الصلة ،

اثاء الفترة التي يتم فيها تجاهل المخاطرة هذا يزيد الوضع سوءا. (1)

8-المخاطر الخاصة :

ترجع المخاطر الخاصة الى ظروف تتعلق بنشاط العميل ومن امثلة هذه الظروف ضعف الادارة والمشكلات العمالية والدورات التجارية التي تتعرض لها المنتجات والمتوقع ان يترك هذا النوع من المخاطر اثرا غير مرغوبا بل وعلى رغبته في سداد مالمديه من التزامات من بينها التزامات اتجاه البنك الذي يتعامل معه والذي يحتمل ان قد يكون حصل منه على على قرض لم يسدد قيمته بعد ،اذا كان للمخاطر تاثير على قدرة ورغبة العميل في سداد ماعليه من التزامات فانه يمكن للبنك الوقوف على بعض المؤشرات الهامة وذلك بتحليل مالمديه من معلومات (تحليل ملف العملي). (1)

9-المخاطر العامة :

بالاضافة الى الخاطر الخاصة تتعرض القروض لنوع اخر من المخاطر العامة ويقصد بها المخاطر التي تتعرض لها معظم القروض بغض النظر عن طبيعة وظروف المنشأة المقرضة ومن امثلتها مخاطر تغير اسعار الفائدة ومخاطر التضخم ومخاطر الدورات

(1) طارق عبد العال حماد ، المرجع السابق ،ص206

(1) د.منير صالح هندي ،ادارة البنوك التجارية ،الاسكندرية مارس 1987،ص194_198

التجارية ومخاطر السوق ويقصد به مخاطر احتمال تقلب اسعار الفائدة مستقبلا ،كذلك تتعرض لمخاطر التضخم او مخاطر انخفاض القوة الشرائية ،اما مخاطر الدورات التجارية التي تتعرض لها كافة المنشآت فيقصد بها موجات الكساد التي تصيب الاقتصاد القومي ككل وتترك اثر سلبي على نتائج نشاط المنشآت،وعادة مايتوافر لدى البنوك التجارية اجهزة مختصة لتوفير المعلومات عن الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتوقعة وتحليل اثارها المتوقعة على الانشطة المختلفة التي تمارسها منشآت الاعمال وكذلك تحليل اثارها على مقدرة تلك المنشآت على الوفاء بما عليها من التزامات

3-1-5 اهداف واهمية ادارة المخاطر .

أولاً: أهداف إدارة المخاطر:

الأهداف الرئيسية:

يتمثل الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر في قيامها بإدارة المخاطر من خلال عمليات فحص وتحديد وتحليل وتقييم المخاطر من جانب ،ودعم وتعزيز القدرة على مواجهة المخاطر بشكل عام من جانب الى اخر ،ودمج منظور ادارة المخاطر في صلب الانشطة ،وتخصيص هيئة مستقلة قائمة على هذا العمل داخل المنظومات ويتضمنها النسق الاداري القائم للمنظمة⁽¹⁾

⁽¹⁾ Emergency-strategy.com2014-2-19

اهداف وظيفة ادارة المخاطر لاتقل اهمية عن اهداف القطاعات والاقسام الاخرى في المنظمة ،حيث تعني ادارة المنظمة جوهريا بان يودي جميع الافراد المنوط بهم وظائف اتخاذ القرار واجباتهم الوظيفية بحكمة وبما يحقق مصلحة المنظمة وبالتالي تقدم معظم المنظمات التوجيه والارشاد لصناع القرارات فيها في صورة اهداف ومن منظور المنظمة يقصد بمصطلح "هدف"النتائج الطويلة المدى المراد تحقيقها وينبغي ان يحدد برنامج ادارة المخاطر الاهداف المراد بلوغها من خلال ادارة المخاطر البحتة ويمكن ان توفر هذه الاهداف عندئذ اطار قرارات ادارة المخاطر المتصلة بمخاطر معينة ،وان الاهداف الاكثر شيوعا ضمان كفاية الموارد عقب حدوث الخسارة زتقليل تكلفة التعامل مع المخاطرة البحتة الى ادنى حد وحماية الموظفين من الاصابات الخطيرة والوفاء واداء الالتزامات القانونية والتعاقدية والقضاء على القلق ،وان الهدف الرئيسي لادارة المخاطر ليس المساهمة بشكل مباشر في اهداف المنظمة الاخرى مهما تكن بل ضمان ان بلوغ هذه الاهداف لن تمنعه الخسائر التي قد تنشأ بسبب المخاطر البحتة ويعني هذا ان الهدف الاكثر اهمية ليس تقليل التكاليف الى حد أدنى أو الاسهام في ربح المنظمة ،انه يستطيع القيام فعلا بأداء كل هذه الأشياء ولكن ليست السبب الرئيسي لوجوده ،والهدف الرئيسي هو الحفاظ على الفاعلية التشغيلية للمنظمة وبالنسبة لمعظم المنظمات يمكن ترجمة هذا الهدف الى الهدف الأبسط المتمثل في تفادي الإفلاس ،وكذلك يتمثل الهدف الهدف الرئيس في الحفاظ على الفاعلية التشغيلية اي ضمان ان لاتحول الخسائر التي قد تنشأ الى بسبب المخاطرة البحتة دون تحقيق المنظمة للاهداف الاخرى (1)

(1) طارق عبد العال حماد ، المرجع السابق ،ص145-148

الاهداف الفرعية:

بالإضافة الى البقاء الذي نعتبره الهدف الاول من أهداف ادارة المخاطر هناك عدد من الاهداف الاخرى التي قد يتعارض بعضها مع الهدف الاول ومع بعضها البعض ومنها:
1- الاقتصادية: هو الهدف الثانوي لادارة المخاطر وهو خفض تكلفة التعامل مع مع

المخاطر البحتة الى ادنى مستوى ممكن تماشيا مع الهدف الاول الخاص بالبقاء

2-استقرار الارباح والمكاسب وينبع هدف استقرار الارباح من التأثير الذي يمكن ان

تحدثه المتغيرات والتباينات الواسعة في المكاسب ،وان ادارة المخاطر تسهم في الأداء

الإجمالي للشركة بخفض التباينات من الداخل التي تنتج من الخسائر المرتبطة

بالمخاطر البحتة الى اقل مستوى ممكن وبالتالي خفض التباين يساعد في تعظيم

الاستقطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب عن الارباح.⁽¹⁾

4-استمرارية النمو: فهو احد اهم الاهداف وعندما يكون النمو هدفا تنظيميا هاما تصبح

الوقاية من التهديدات التي تواجه ذلك النمو احد اهداف ادارة المخاطر الهامة

واستراتيجيات ادارة المخاطر الجيدة وبالاعداد والتنفيذ يمكن ان تسهل استمرارية النمو

في حالة حدوث خسارة كان من الممكن ان تهدد ذلك النمو

5-اداء التزامات مفروضة من الخارج يرتبط هذا الهدف بعلاقات المنظمة بالمنظمات

الاخرى ومع الدولة وقد يترتب على النظمة التزامات بموجب القانون وايضا توجد عقود

تخلق التزاما تجاه خارجي يجب على ادارة المخاطر ان تتصدى له.

(1) طارق عبد العال حماد ، المرجع السابق ،ص145-148

6_المسئولية الاجتماعية وهي هدف سابق للخسارة وهدف لاحق للخسارة ويربط الجانب السابق للخسارة من المسؤولية مجموعة الالتزامات الاجتماعية التي تواجه المنشاه بسبب علاقتها مع موظفيها وبالمنظمات الاخرى وبالمجتمع عموما وتنتج تدابير منع الخسارة والسيطرة عليها التي تشكل جزءا لايتجزا من عملية ادارة المخاطر وبقدرها تمنع هذه التدابير تدمير الاصول اوحدوث اصابات لافراد ليستفيد المجتمع ،وقياس تحقيق الاهداف حيث من المشاكل المرتبطة بكل الاهداف تقررها اذا كان قد تم تحقيقها ام لا فان من المحتمل ان تظل منشاة ماباقية فقط لان برنامج ادارة المخاطر لم يتم اختباره والشركة التي اهملت التعرضات الهامة قد تكون محظوظة ولاتعاني من خسارة⁽¹⁾

7_الاهداف الكمية :حيث ينبغي ان تكون الاهداف قابلة للحصر الكمي كلما امكن ذلك ورغم ان ايا من الاهداف التي ناقشناها حتى الان قليل القياس الكمي الا ان كثير من ادارات ادارة المخاطر قد وضعت اهداف قابلة للقياس الكمي ويمكن دراسة عدة اهداف من بينها اجمالي الاهداف المنفقة على اقساط التأمين والمشكلة ان نفقات التأمين يتاثر بعوامل ولمدير المخاطر سيطرة معدومة عليها والمقياس الافضل للاهداف الكمية هو عدد الإصابات او الحوادث الواقعة من النواحي الموجهة لها تدابير منع الخسارة والسيطرة عليها .

8_اهداف تعظيم القيمة :حيث الهدف النهائي لادارة المخاطر هو نفس الهدف النهائي للوظائف الاخرى من اي منشأة وهو تعظيم قيمة المنظمة وينبغي ان ان تقييم قرارات

(1) طارق عبد العال حماد ، المرجع السابق ،ص152-145

ادارة المخاطر بالقياس الى الى معيار ما اذا كانت تسهم في تعظيم القيمة ام لا ،وهي وجهة نظر يصعب الاختلاف معها ،فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمنظمة وهو معيار معقول لتقييم القرارات المؤسسية على نحو فيه اتساق وثبات وفي الوقت نفسه يوجد بعض الحدود والقيود لهدف تعظيم القيمة أولها انه وثيق الصلة أساسا بالشركات ذات الملكية العامة ذات الأسهم ذات التداول العام.(1)

9_تقييم الوضع الراهن لاستراتيجيات مواجهة المخاطر وبيان نواحي القصور في الممارسات العملية المرتبطة بفحص وتقييم المخاطر .

10_التخطيط الفعال لمواجهة المخاطر ذات الدرجة العالية المرتفعة وفق استراتيجيات محدودة وفعالة معتمدة من خبراء متخصصين في مجال إدارة المخاطر .

11_مراجعة ومراقبة الأساليب المتبعة في تحليل وتقييم المخاطر ،بما يكفل التطوير المناسب لهذه الأساليب ومتابعة مايتخذ من مخاطر أخرى .(2)

(1) طارق عبد العال حماد ، المرجع السابق ،ص156

(2)Emergency-strategy.com2014-2-19

المبحث الثاني

التعثر المصرفي اسبابه وكيفية الحد منه

3-2-1 طبيعة التعثر المصرفي

حدوث التعثر المصرفي أمر طبيعي بشرط الا يتجاوز الديون المعدومة النسبه المقدره لكل بنك وبشرط نهج مجموعة من الوسائل المعروفة للحد من تعثر الديون، والتي تبدأ بشفافية منح الائتمان وسلامة القرارات والتنفيذ الأمثل لشروط القرارات الائتمانية والمتابعة الدورية وغير الدورية للحالات الائتمانية والوقوف عن كثب على تطورات مؤشرات المختلفه، وإتخاذ الإجراءات الواجب في حينه. (1)

وإذا كانت قدرة المقرضين على السداد للبنوك محل شك فإن المودعين قد يفقدوا الثقة في قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قبلهم ومن ثم فقد الثقة في الجهاز المصرفي ككل، ولذلك فإن مصلحة الجهاز المصرفي ككل في العملاء المتعثرين ان يحصلو على حل أمثل لعلاج مشكلة الديون المتعثره لأن العلاج يصب في مصلحة الطرفين والتي تصب في مصلحة الاقتصاد ككل، والتي تتعلق بالمقام الأول لأصحاب العمل الذين تعرضوا لمشكلة عدم السداد نتيجة لظروف خارجه عن إراداتهم بفعل المتغيرات المتلاحقة على الساحة الاقتصادية المحلية والخارجية، وقد يكمن الحل في بعض حالات الديون المتعثره في ضخ السيولة اللازمة لتصحيح اوضاعها بما يتلاءم مع تلك المتغيرات والبعض الآخر قد لا يصلح معه إلا التصفية.

(1) أحمد الشواربي، د. عبد الحميد الشواربي، إدارة مخاطر التعثر المصرفي، بالمكتب الجامعي الحديث 2010، ص 136.135

لذلك تواجه اتفاقيات الديون بين البنوك والعملاء وبخاصة شروط السداد خطر الانتهاك فالتعثر يعنى عدم القدرة على السداد أو التأخر فى السداد عن الآجال ، وبالتالي يصبح من المتوقع أن يتحول جانب من القروض للبنوك الى قروض مشكوك فى تحصيلها أو معدومة لأي سبب من أسباب الإعسار المالى والحقيقة المؤكده أنه ليس بمقدور أى بنك مهما كانت درجة تقييمه وتصنيفه الإئتمانى المرتفعه أن ينأى عن تعثر بعض الديون غير أنه من الضروري سعيه الى تقليلها قدر الإمكان إذا ما كان الهدف هو إنجاح السياسة الاقراضية. (1)

3-2-2 تعريف التعثر المالى :

يعد مصطلح التعثر المالى هو التعرض لشيء يخل التوازن أي مواجهة المنشأة لظروف طارئة (غير متوقعة) ، يؤدي الى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادى أو فائض نشاط يكفى لسداد إلتزاماتها فى الأجل القصير .ولتفسير الظاهرة أكثر ينبغى الربط دائما بين السبب وبين النتيجة أي بين الباعث على الفعل وبين حجم ما وصلت إليه الظاهرة من إجماليات الديون التى لا يستطيع اصحابها سدادها او الوفاء بأعبائها والتزاماتها هو ايضا فى ذات الوقت أمر يصعب إستخدامه بعيدا عن إحدائيات وآليات التلازم التلقائى بين الظاهرة والمناخ المحيط بها.

(1)أ/احمد الشواربي، د.عبد الحميد الشواربي ،المرجع السابق ، ص 136

وفى اجماليات هذه التعاريف يمكننا أن نبين أن بعضها قد ركز على الأسباب والبعض الآخر قد ركز على النتائج فى حين إهتم البعض بالشكل او المظاهر التى اتخذتها ووصلت إليه المشكلة⁽¹⁾

يمكن أن نعرف القرض المتعثر أنه هو: القرض الذى لايقوم المقترض بتسديده وفقا لجداول السداد المتفق عليها لفترة معينة تتعدى سته اشهر فى اغلب الأحوال مما يعكس عدم قدرته على السداد مع مماطلته فى تزويد المصرف بالمعلومات و المستندات المطلوبه منه.⁽²⁾

3-2-3 أسباب تعثر الديون المصرفية :-

ويمكن تصنيف الاسباب التي تلعب دورا اساسيا في تعثر العملاء في الوفاء بالتزاماتهم قبل البنوك في مجموعات من الأسباب ومنها :

1- الأسباب التي ترجع الى العميل المقترض وتنقسم إلى :-

(أ) أسباب تتعلق بالعميل ذاته:

قد يكون العميل هو السبب الأساسي في تعثره في سداد القروض التي حصل عليها من البنوك ويرجع ذلك إلى واحد او أكثر من العوامل التي تتبع من العميل ذاته وذلك على النحو التالي:-

(1) محسن احمد الخضيرى،الديون المتعثرة،ايتراك للنشر والتوزيع 1997،

(2) المرجع السابق، ص138

- (1) نقص الخبرات الفنيه والإداريه والماليه لدى القائمين على المشروعات.
- (2) إستخدام العميل القروض الممنوحة في الأغراض غير التي منحت من أجلها .
- (3) إقامة المشروع بحجم إقتصادي كبير بغض النظر عن إمكانية المستثمر المالية.
- (4) سوء نية العميل عند طلبه للحصول على القرض .

(ب) مجموعة الأسباب الخاصة بالمشروع ذاته:

- (1) سوء إدارة الإنتاج :يتعلق هذا العمل بالنشاط الإقتصادي الذي تمارسه المنشأة المقرضة طالما كانت تقوم على إنتاج سلعة أو تقديم خدمة (1)
- (2) سوء التسويق وهو من أكبر أسباب تعثر المنشأة والعملاء في سداد ديونهم للبنك وللغير حيث يرتبط نجاح أي منشأة من المنشآت في تحقيق أهدافها بقيام إدارة التسويق بالنشاط الموكول إليها
- (3) سوء الإدارة المالية :هي من أهم العوامل التقليدية التي تهتم البنوك بمتابعتها ودراستها عن قرب .

الأسباب التي ترجع الى البنك المقرض:-

- (1) قصور الخبرات الائتمانية في بعض البنوك
- (2) القصور في إجراءات الدراسات الائتمانية
- (3) عدم كفاية الضمانات المقدمة والمغالاة في تقدير قيمتها وعدم متابعتها
- (4) عدم كفاية أساليب متابعة القروض والتسهيلات الائتمانية ،وتتلخص الأسباب

(1) د. عبد المطلب عبد الحميد ،الديون المصرفية المتعثرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات 2010، ص50-78

الناشئة عن الخلل في أساليب المتابعة الخاصة بالإئتمان فيمايلي:

- الخلل في متابعة العميل

- الخلل في متابعة سوق العميل

- الخلل في متابعة الضمان

الأسباب العائدة الى عوامل خارجية : (1)

أ- الظروف السياسية غير المستقرة والتي تؤثر على الأوضاع الاقتصادية

ب- دخول الإقتصاد في دورة كساد

ج-تغيير التشريعات والانظمة في الدولة مثل قوانين مراقبة العملات الاجنبية وقوانين الإستيراد والتصدير

د-وجود ازمات طارئة كإضرابات العاملين

هـ-تغيير ظروف المنافسة كدخول منافس قوي الى السوق مما يؤثر على الحصة السوقية

3-2-4 انواع الديون المتعثرة:- (2)

يتم تقسيم وتصنيف الديون وفقا لعدة أسس:

1/ تصنيف الديون وفقا لدرجة التخريط يوجد نوعين :

النوع الأول: ديون متعثرة مخططة مرحلية:

هي ديون ذات طابع خاص،معروفة مقدما ومنتبأ بها نتيجة حدوث فجوة متوقعة ما بين

(1) زياد رمضان - محفوظ جودة ،إدارة المخاطر ، الشركة العربية 2008،ص339

(2) د.محسن أحمد الخضيرى ،مرجع سابق ،ص55-64

التدفقات النقدية الخارجة من المشروع وما بين التدفقات النقدية الداخلة اليه ،أي انها ترتبط بالمشروع الذى تم تخطيطه،وتتجم عن هذه الديون من فشل المشروع أو فشل القائمين عليه.

النوع الثانى : ديون عشوائية الحدوث :

هى تلك الديون التى تحدث بشكل عارض ،حيث يفاجأ المشروع بحوادث يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها ،والتعامل معها ، والتي تؤدى الى خسارة ضخمة وغير محتملة تصيب المشروع وتؤدى الى اختلال موارده والى عدم قدرته على السداد ، مثل :الثورات والحروب.

2/ تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمسبباتها:

وفقا لهذا الأساس يتم التقسم الى قسمين هما:

القسم الأول: الديون المتعثرة التى أوجدتها عوامل ذاتية :

هى تلك العوامل الخاصة بالمشروع نفسه ومن بينها العوامل الآتية: (1)

-الخلل فى إعداد دراسات الجدوى التى اعدھا المشروع عن نفسه وبصفة خاصة فى تقدير التكاليف الإستثمارية الخاصة بالمشروع وفى تقدير معدل العائد الخاص به.
-عدم الإلتزام بالتوقيتات المحددة بالبرامج التنفيذية الخاصة بتنفيذ المشروع الإستثمارى واستغراقه وقت اطول ،وعدم إستكمال خطوط إنتاجه ووحداته المتكاملة التى تعتمد كل منها على الأخرى .

(1) زياد رمضان - محفوظ جودة ،إدارة المخاطر ، الشركة العربية 2008،ص342

-عدم تقديم بيانات ومعلومات صحيحة مناسبة وكافية عن المشروع المقترض وإخفاء بيانات معينة عن البنك عند طلب التمويل وإظهار الأوضاع على غير حقيقتها وإحداث مخالفات وإختلال فى القرار الإئتمانى للبنك.

معدل انخفاض المبيعات

- البيع بالسعر الحالى وتحمل الزيادة فى التكاليف بما يعنيه إنقاص وتخفيض هامش الربح

- البيع بأسعار منخفضة أقل من السعر الحالى مما يعنى تحمل المشروع خسائر تزداد مع تردى الأوضاع وإستمرار الإنكماش والركود

3/تصنيف الديون وفقا لدرجة صدقها ومصداقيتها:

ووفقا لهذا الأساس يتم التقسيم للديون المتعثرة الى نوعين أساسيين:- (1)

النوع الأول ديون متعثرة وهمية خداعية :

إستخدام جانب كبير من رأس المال العامل الخاص بالمشروع فى التوسع فى تمويل إستثمارات طويلة الأجل لتوسيع طاقة المشروع الإنتاجية ودون وجود مبرر لذلك.

- الفساد الإدارى داخل المشروع الذى ينجم عنه عدم التقيد بتعليمات البنك المانح للتمويل وفقدان القدرة على التخطيط والتنظيم والرقابة وتأثيرها على (ضعف القدرة

التسويقية ، ضعف القدرة الإنتاجية ، ضعف القدرة التمويلية).

(1) زياد رمضان - محفوظ جودة ،إدارة المخاطر ، الشركة العربية 2008،ص342

القسم الثانى :الديون المتعثرة التى أوجدتها عوامل خارجية:

وهذا النوع ينصرف الى البيئة المحيطة بالمشروع والمتصله من بنوك وموردين وموزعين وجهات حكومية ،أى أنه يحدث نتيجة لعوامل خارجة عن إرادة المشروع .ويمكننا أن نقسم هذا النوع الى قسمين ايضا وفقا للعوامل التى أدت الى التعثر وهى:

1-ديون متعثرة ترجع أسبابها للبنك المقدم الإئتمان حيث كثيرا ما يسهم البنك الممول فى إصابة عملائه بالتعثر وهى تعود بدرجة كبيرة الى عديد من الأسباب من بينها الاتى:- (1)

-قصور الدراسات الإئتمانية التى أعدها البنك عن المشروع الممول وعدم قيام البنك بمتابعة وزيارة العميل والمشروع والوقوف على سير الامور فيه .
-سيطرة مفهوم الربحية المرتفعة على متخذى القرار بالبنك وتفضيلهم للمشروعات التى تعطى معدل مرتفع الربحية والتقاضى عن المخاطر التى تكتنفها .
-خطأ البنك فى تقدير الضمانات التى قدمها المشروع ، وإعتماده على ضمانات عينية لا يسهل تسيلها

- قيام البنك بتقديم كامل التمويل اللازم لإنشاء المشروع وعدم اشراكه بنك اخر .

2- ديون متعثرة ترجع الى عوامل خارجية أخرى مثل الظروف المحيطة:

ترجع نشأة هذه الديون الى حدوث ظروف غير مواتية تتمثل معظمها فى الاتى:

- رفع سعر البيع مما يؤدى الى مزيد من إنحسار الطلب وإنكماشه وإزدياده

(1) زياد رمضان - محفوظ جودة ،إدارة المخاطر ، الشركة العربية 2008،ص 344

وهى كثير مايقوم بها بعض المستثمرين الأجانب حيث الشركات متعددة الجنسيات تنتهز فرصة إحتياج الدول النامية الى عديد من المشروعات وإقامة هذه المشروعات فيها للإستفادة من المزايا والإعفاءات والدعم المالى الذي تقدمه والإستفادة من المواد الخام والقوى العاملة الرخيصة ،ثم تقوم بتحويل العائد المحقق خارج البلاد ويقوم المستثمرين بعد إنتهاء فترتى الدعم والإعفاء بإعلان تعثر المشروع .

النوع الثانى :ديون متعثرة حقيقية فعلية :-

هى تلك الديون التى تحدث نتيجة لسبب حقيقى ،وليس عن عمد وتخطيط وتدليس وتوطؤ ،بل ترجع الى أسباب حقيقية وفعالية ومن ثم يتم معالجتها بمعالجة هذه الأسباب⁽¹⁾

3-2-5 متابعة القروض المتعثرة :-

من الضروري متابعة القروض المتعثرة من خلال موظفين مؤهلين لهم خبرة جيدة فى هذا المجال، حيث يتم فتح ملف منفصل لكل مقترض تعثرت عملية قروضه، وتسجيل الاتصالات والمتابعات والتغيرات كافة فى هذا الملف⁽²⁾ فإذا لاحظ المصرف تاخر أحد المقترضين الوفاء بالتزاماته ينبغي أن يطلب القوائم المالية للدراسة والتحليل للوقوف على أسباب العثر المالى الذى يواجهه وإعطائه المشورة لتصحيح الأوضاع قد لا يقترح المصرف أى تعديل اذا ما أتضح لها أن الظروف التى يمر بها المقترض هى ظروف

(1) المرجع سابق،ص 64_72

(2) المرجع السابق،ص 143

طارئه بل قد يقوم بتأجيل القرض والفوائد وتقديم قروض إضافية لإنقاذه من عسرته .اما إذا كشف تحليل القوائم المالية والموازنة التقديرية النقدية عن حالة ميئوس منها ،حينئذ يجب إتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على حقوق المصرف.

وتهدف القروض المتعثرة الى مايلي:

- 1- معرفة أوضاع المقترض المالية الحالية وهل التعثر ناتج عن أزمة مالية يمر بها أم إنه ناتج عن مماثلة منه بسداد الأقساط المستحقة عليه
- 2- التنبؤ بأوضاع المقترض المستقبلية ووضع التنافسي في السوق ومدى إمكانية تحقيق أرباح في المستقبل كافية لسداد التزاماته بما فيها سداد القرض
- 3- إفهام المقترض بحزم المصرف وإصراره على متابعة مستحقاته
- 4- اتخاذ القرار في الوقت المناسب وقبل استفحال الأمر وتدهور الأوضاع
- 5- إقناع المقترض بمحاولة الوصول الى حلول مرضية للطرفين قبل اللجوء الى الأساليب القضائية

ويتوقف نجاح نظام متابعة القروض على مدى توافر نظام معلوماتي فعال يمكن الإدارة من متابعة التطورات كافة التي تجرى على المقترض وعلى وضعه في السوق أولاً بأول مع وجود نظام سريع وكفء لرفع التقارير بدون أي تأخير.

3-2-6 دور الجهاز المصرفي في مواجهة الديون المتعثرة

الجوانب الأساسية المطلوب دراستها لمنشأة متعثرة :⁽¹⁾

أ/الجوانب الفنية للمنشأة المتعثرة:

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص369-371

يجب على الباحث الإئتماني الحصول على قائمه كامله بكافه الالات والمعدات التي تحوزها وتمتلكها المنشأه المتعثره بما فيها تلك التي تؤجرها للغير ومدى إنتاجية هذه الآلات والعمر الافتراضي لها ومدة صلاحيتها للعمل، والوقوف على تشغيلها بفاعلية وفي الوقت نفسه التعرف على موقف مخزون المنشأة من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج ومدى وفرة أو سهولة الحصول على تلك المواد من السوق المحلي والتأكد من توافر القوة المحركة والمساعدات الفنية وحقوق الإنتاج والمعرفة وتسهيلات النقل الداخلي والخارجي داخل المنشأه وخارجها وتوافر القوه العاملة المدربه والمؤهلة والقادرة والراغبة في القيام بالعمل المطلوب. (1)

ب/الجوانب الإدارية للمنشأه المتعثرة:

ويهم الباحث الحصول على اجابة وافية وكامله عن السؤال التالي:-

"هل تمتلك المنشأه المتعثره خبرات وكفاءات إداريه مناسبة في الحالات الاتيه: إدارة الإنتاج، إدارة الأفراد، إداره التحويل ، إدارة التسويق.....ام لا؟"

وإذا كان هناك نقص أو فجوة في أي من هذه المجالات فإلى أي مدى يمكن للمنشأة التغلب على هذا النقص أو على تلك الفجوه. وماهي الترتيبات البديله التي سوف تلجأ اليها المنشأة المتعثرة لسد هذه الفجوه وبأي تكلفه والوقت الذي تستغرقه؟

ج/الجوانب الاقتصادية للمنشأه المتعثرة:-

(1) زياد رمضان - محفوظ جودة ، إدارة المخاطر ، الشركة العربية 2008،ص 352

من اهم الجوانب التي يجب بحثها بالنسبة للمنشأ المتعثره على الاطلاق ليس فقط لعلاقتها الحاسمه بقدره المنشأ على تجاوز ازمته بل لتجديد طبيعة هذه الازمه وهل هي فعلا ازمة عارضه ام انها حالة قائمه لايمكن التغلب عليها.

د/الجوانب الماليه للمنشأ المتعثر:-

تتعلق بتحليل الاستخدامات والموارد الماليه للمنشأ المتعثره ومعرفه حجم وتوقيت وظيفة التدفقات النقدية الوارده للمنشأ والخارجة منها بهدف اعداد برنامج لعلاج حاله التعثر او الازمه التي تمر بها.

3-2-7 إستراتيجية التعامل مع الديون المتعثر:-⁽¹⁾

يتم التعامل مع الديون المتعثره من خلال استراتيجيه ماليه ومصرفية تستند إلى الأسس الآتية:-

1-أهمية تحريك الديون المتعثره بما يقلل الحاجة الى تدعيم مخصص الديون غير المنتظمة مما يترتب على ذلك تحويل جانب من الفوائد المهمشة والمجنبة الى فوائد محصلة وينعكس في النهاية الى تحسين نتائج اعمال البنك من حيث الإيرادات او الارباح المحققة.

2-اتخاذ الإجراءات القانونية لاسترداد مستحقات البنك لا يمنع محاولة التفاوض مع العميل بهدف الوصول الى التسوية مقبولة آخذا ف الاعتبار ان الاجراءات القانونية

⁽¹⁾ المرجع السابق، ص393-395

بالإضافة الى كونها وسيلة لاسترداد حقوق البنك فهي من آخر وسيلة للضغط على العميل للتوصل الى تسوية مقبولة للمد يونية.

3-لابد من الاخذ في الاعتبار عند اعداد التسوية المقترحة مع العميل ان تتناسب هذه التسوية المقترحة مع امكانيات العميل الماليه وقدرته على السداد .

4-يمكن النظر فيما يطلبه العميل من اعفاءات او تيسيرات في السداد وذلك بشرط ان يتأكد البنك من خلال الدراسه الدقيقه لامكانيات العميل حتى يستطيع الالتزام بتنفيذ التسويه والانتظام في السداد .

5-لابد ان تستند التسوية الى دراسة شامله لمقومات العميل الائتمانية الحالية نظرا لان العميل غير قادر على الاستمرار في نشاطه لاجدوى من ابرام تسويه معه ويتعين البحث عن مصدر آخر للسداد. (1)

3-2-8 دور البنوك في إدارة أزمة الديون المتعثرة :-

تقع مسؤولية مواجهة الديون المتعثرة في المقام الأول على عاتق البنوك والدولة ورجال الأعمال، وان كانت المسؤولية اكبر على البنوك باعتبارها الطرف الذي يملك إجازة منح الديون من عدمها في ضوء تقرير الربحية الأساسية للمشروع، واستخدامها في ذلك معلومات تختلف عن المعلومات المتاحة للمقترضين، ويشتمل دور البنوك في الاتي :-

أ- تفعيل إحدائيات العمل الائتماني بمختلف جوانبه:-

الاهتمام يتضمن السياسة الائتمانية الأخذ بكل من المفهوم التقليدي و الحديث في منح الائتمان تهميشا للمخاطر الائتمانية المحتملة وتجنباً لمساءلة الأجهزة الرقابية

(1) محمد الشواربي، عبد الحميد الشواربي، مرجع سابق، ص 405-406

والقضائية عند تعثر الحالات مع التسليم بأهمية هذا المنهج مرحليا لغرض نجاح عمليات التسويق المصرفي الهادف لعملاء جدد:

1-أهمية تعديل استراتيجيات وسياسات توظيف الموارد بالبنوك على يقود إلى تعظيم الاستثمار المباشر بصورة تدريجية على حساب تخفيض الاستثمار غير المباشر مرتفع المخاطر نسبيا في أوقات الركود والكساد، باعتبار ان الاستثمار أكثر ضمانا لرأس المال كما انه يسهم في دعم أسواق المال

2-إعادة البنوك نظرتها في السياسات الائتمانية بتقييد الحدود الائتمانية الممنوحة مقابل إيصالات أمانه عن الواردات في ضوء ارتفاع مخاطر السوق المحلي والاستفادة من الواقع التجريبي لهذا النوع من الائتمان لآثاره السالبة في تعثر العديد من تلك الحالات.

3-أهمية رسم السياسات الائتمانية في المرحلة القادمة للاهتمام بتمويل المشروعات السياحية والزراعية باعتبارها حصن الاموال للاقتصاد في المستقبل.

ب - الاهتمام بمتابعة عمليات الائتمان في كافة مراحلها: -

يقتضى الامر في ضوء زيادة حالات تعسر الديون وبالتالي استثناء المنازعات القضائية بخصوصها وتأثر المراكز الماليه للبنوك بها أهمية الاخذ بالتوصيات التاليه:

1-التزام الفروع بالسلوك المصرفي السليم عند تنفيذ التعليمات

2-الدقة والوضوح والامانه والشفافية عند اعداد وتجديد الدراسات الائتمانية للعملاء

3-العمل على ضبط ومعالجة التجاوزات عند حدود وشروط و ضمانات التسهيلات المصرح بها.

4-العمل على تجويد محافظ الائتمان والتمويل وتهميش العوائد المصرفية عن الديون المتعثرة على الحقيقة.

ج- تقييد احالة الديون المتعثرة الى التحقيقات:

يمثل عزوف بعض قيادات البنوك عن تحويل عملائها المتعثرين لجهات التحقيق امرا خطيرا،فجنوحها الي السلبية والتتصل من المسؤولية وعدم إحداث مواقف تصادمية بين الإدارات المختلفة بالبنوك يزيد الأمور تعقيدا وعليه يتحمل البنك المركزي مسؤولية تقييم المخالفات الناتجة عن ممارسة النشاط الائتماني في البنوك وتحديد مدى خطورتها بنفسه. (1)

د - تحديث أساليب معالجة الديون المتعثرة :

(1) المرجع السابق، ص423-426

1-تعتبر ظاهره التعثر المصرفي ظاهرة عالمية وليست محلية وتعتبر تسوية المديونيات المتعثرة هي مسؤولية البنوك في المقام الأول والأخير:-

2-يعتبر استمرار العمل المدين وليس تصفية نشاطه من مصلحة البنك المقرض اذ ان الديون المتعثرة لاتقيد فيها أي مواءمتها سياسية او اجتماعية .

3-يعتبر التنازل عن جزء من الديون المتعثرة ليس من سلطات البنك لانها ليست من امواله ،بل اموال المودعين .

4- يعتبر تدخل البنوك في معالجة الديون المتعثرة من الامور التي يضعها في منطقة الامان طالما كان هذا الأجزاء في صالحها.

هـ-تعظيم الاستفادة من آلية التوريث بقانون التمويل العقاري وتجنب تطهير وتبييض الديون المتعثرة القائمة⁽¹⁾

و-تصنيف العملاء المتعثرين بما يخدم إقالتهم من التعثر.

يسهم تصنيف العملاء المتعثرين الى المجموعات التالية في حل مشاكلهم على النحو الذي يقود الى سداد الديون المصرفية و التوصل الى تسويات عادلة:

1- تقسيم العملاء المتعثرين بحسب جهة وسلطة اتخاذ القرار داخل البنك الدائن.

2- تقسيم العملاء المتعثرين بحسب نوع عملة الديون المصرفية طرف البنك وطبقا لهذا التقسيم بين المديونيات بالعملة المحلية والمديونيات بالعملات الاجنبية.

(1) المرجع السابق، ص426

3- تقسيم العملاء المتعثرين بحسب استمرارية مزاوله نشاطهم من عدمه.

4- تقسيم العملاء المتعثرين بحسب نوع الضمانات تحت يد البنوك.

5- تقسيم العملاء المتعثرين بحسب مركزهم الائتماني المجمع طرف البنك المركزي.

ز - إكساب البنوك الاستمرارية للبنوك والتكاملية والإصلاح المصرفي بلا محظورات في

ظل توقيتات وأوليات ومراعاة للمسؤولية الاجتماعية :

لا يأتي الإصلاح المصرفي الا من خلال رؤية شاملة ومنهج متكامل اكثر كونه مجرد

خطط يجرى تنفيذها وان يصاحب هذا مزيدا من الإنتاج على العالم لضمان الاستفادة

من إمكاناته وخبراته واثاحة فرص متزايدة للحصول على التكنولوجيا المتطورة ،ويعمل

على تعزيز القدرة المصرفية الازمة لتحديث وبناء المجتمع القادر على مواكبة التحديات

العالمية . (1)

3-2-9 دور البنك المركزي والسياسة الاقتصادية الكلية في علاج التعثر

المصرفي :-

(1) المرجع السابق، ص423-426

هنالك وسائل اساسية يمكن استخدامها من قبل البنوك المركزية لرقابة الائتمان وهذه الوسائل هي :- (1)

1/ تخفيض أو زيادة أسعار الخصم ومعدل الفائدة الخاصة بالبنك المركزي وذلك بهدف

تخفيض أو زيادة معدل المعروض النقدي وتشجيع التوسع أو التقليل في الائتمان.

2/ البيع أو الشراء للسندات والأوراق المالية المتداولة في السوق المفتوح بهدف صنع

موارد مالية اضافية أي زيادة المعروض النقدي في الأسواق أو سحب موارد مالية فيها

أي تخفيض المعروض النقدي وبالتالي التوسع أو التقليل في الائتمان.

3/ توزيع الائتمان كبديل أو إضافته لرفع معدل الخصم وأسعار الفائدة.

4/ أخذ التصرف المباشر سواء بشكل معايير إلزامية تجاه البنك أو أي مؤسسة مالية.

5/ تخفيض أو رفع الحد الأدنى للاحتياطي النقدي الذي يجب ان تحافظ عليه البنوك

التجارية كوسيلة إضافية لتمكين البنك المركزي من التوسع أو التقليل من مقدرة البنوك

التجارية على خلق الائتمان.

الاداره العامة لتجميع مخاطر الائتمان المصرفي بالبنك المركزي :-

رأت بعض البنوك المركزية وجوب إنشاء إدارة عامة بالبنك المركزي تكون وظيفتها

الأساسية هي تجميع المعلومات الائتمانية عن كافة المؤسسات والهيئات والشركات التي

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 393-404

تتعامل مع القطاع المصرفي التي تم منحها ائتمان من أي بنك من البنوك العاملة في الجهاز المصرفي التابع لذلك البنك المركزي.

3-2-10 الضمانات المادية التي يقدمها العميل:

يعد من أهم العناصر المؤثرة على اتخاذ القرار الائتماني لذلك يجب على البنك التأكد من توافر الشروط الائتمانية في الضمانات المادية التي يقدمها العميل من حيث ملكيته لها من حيث عدم رهنها لغير البنك ومن حيث قيمتها ومن حيث سهولة بيعها وعدم قابليتها للتلف، أو للتقلب في القيمة.

الظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية المحيطة بالعمل:-

يجب على الباحث الائتماني دراسة مدى تأثير المنشأة طالبة الائتمان بالاتجاهات الاقتصادية العامة للنشاط الاقتصادي بشكل عام او مدى تأثر المنشأة طوال مدة القرض بالدورة الاقتصادية العامة للنشاط الاقتصادي ككل والدورة الاقتصادية للنشاط الخاص الذي يمارسه العميل وارتباط ذلك العميل طالب القرض.

3-3-7 دور البنك المركزي في ادارة أزمة الديون المتعثرة:-⁽¹⁾

1_ وضع إستراتيجية للحد من التعثر المصرفي في المستقبل

2 تحديث التعليمات والتوصيات بشأن إدارة الديون المتعثرة ومتابعة التزام البنوك بها

3 تفعيل ضوابط البنك المركزي بشأن إدارة الديون في قانون البنوك الجديد

4 تقوية الدور الرقابي على العمليات الائتمانية والتمويلية بالبنوك

⁽¹⁾ محمد الشواربي، المرجع السابق، ص330-346

5. توحيد أساليب المعالجة المحاسبية للديون المشكوك فيها تحصيلها او المعدومة
- 6 - تحديد ادوات تقيير اسعار الفائدة الفاعله فى ادارة الديون سياسه سعى الفائدة وتحديد نسبة الاحتياطي الالزامى من الادوات الرئيسيه التى سيخدمها البنك المركزي فى تحقيقه اهداف السياسه النقدية. (1)

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 393-404

الفصل الرابع

إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن البنك السعودي السوداني

المبحث الثاني : تحليل البيانات وإختبار الفرضيات

المبحث الأول

1-1-4 نبذة تعريفية عن البنك السعودي السوداني

1- خلفية تاريخية :-

هو شركة مساهمة عامه ذات مسئولية محدودة، تم تأسيسه في نوفمبر 1984م، وتم إنفتاحه في أكتوبر 1986م، براس مال مصرح به 100,000,000 جنيه (مائة مليون جنيه سوداني)، راس مال مدفوع 60,000,000 جنيه (ستون مليون جنيه سوداني)، والمركز الرئيسي للبنك بالخرطوم شارع المك نمر حي الخرطوم (2)

التلفونات 83485675 - 83485674 - 83485660 (1 - 249) (1)

الفاكس 83483102

البريد الإلكتروني SSB@saudisb.sd

الموقع علي الانترنت www.saudisb.sd

2- عضوية البنك في المؤسسات المالية والمصرفية

البنك السعودي السوداني عضو في المؤسسات المحلية والاقليمية والدولية الآتية:

• صندوق ضمان الودائع المصرفية السوداني.

• اتحاد المصارف السوداني.

• اتحاد المصارف العربية. (2)

(1) هاني عبد الامير الفيلبي، أ. إسماعيل علي عباس، محاسبة البنوك، (الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2000م)

ص17

(2) منشورات البنك السعودي السوداني، 2011م، ص4

- المجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية.
- مجلس الخدمات المالية الاسلامية.(1)
- شبكة التراسل الدولي (SWIFT).
- الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات.
- برنامج تمويل التجارة العربية.

3- أنشطة البنك :-

انشئ البنك السعودي السوداني للقيام بجميع العمليات المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية من خلال استقطاب وتحريك الموارد المالية وتوظيف الموارد البشرية ذات الكفاءة المصرفية العالية والتميزة ، وبأستخدام احداث الانظمة الالكترونية وذلك عبر شبكة من الفروع الداخلية تمتد عبر معظم ولايات السودان ، وشبكة منتقاة من المراسلين الخارجيين تغطي كل قارات العالم .

يعمل المصرف علي تزويد عملائه من الافراد والشركات بمجموعه متكامله من الخدمات المصرفية وخدمات التمويل داخل البلاد وخارجها عبر تمويله للتجارة الخارجية وينبع هذا الاهتمام من خلال التركيز علي العميل كمحور اساسي من المحاور الاساسية في مجال الخدمات التي تقدم للعملاء في مجالات الصيرفة والتمويل، و

(1) عبد العزيز مرعي، عيسى عبده إبراهيم، النقود و المصارف، (القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي، 1962م)، ص 193

يوظف البنك موارده في مختلف القطاعات بتمويل العديد من القطاعات ذات الاولوية كالقطاع الزراعي والصناعي وقطاع الصادر علاوة على مساهمة المصرف الفاعلة في مشاريع البنى التحتية⁽¹⁾.

4-1-3 نشاط المصرف في التمويل الصناعي:-

يقوم المصنع بتمويل مصانع البوهيات ، مصانع البسكويت ومصانع الحديد والصلب. نشاط المصرف في البرنامج التنموي وتمويل البنيات التحتية :- تمويل إنشاء آبار مياه الشرب ، تمويل مشروعات تنقية المياه ، تمويل إنشاء شارع النيل (جهة ابوروف) وتمويل إنشاء طريق النيل الأزرق (شرق النيل) . نشاط المصرف في تمويل الإنتاج الزراعي والحيواني والتمويل الأصغر :- تمويل الصادرات الزراعية ومشروعات الزراعة بالري المحوري والبيوت المحمية. نشاط المصرف في المشاركة في المحافظ التمويلية :- تمويل محفظة الثروة الحيوانية والحبوب الزيتية وصادر القطن ومشروعات التمويل الأصغر (تمويل صناعة الدواجن).

(1) منشورات البنك السعودي السوداني، 2011م، ص 6-9

المبحث الثاني

تحليل الاستبيان واختبار الفرضيات

1-2-4 الترميز:

تم ترميز إجابات المبحوثين حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسب الآلي للتحليل

الإحصائي حسب الأوزان الآتية:

5	وزنها	أوافق بشدة
4	وزنها	أوافق
3	وزنها	محايد
2	وزنها	لا أوافق
1	وزنها	لا أوافق بشدة

$$\frac{3 = 5 + 4 + 3 + 2 + 1}{5} = \frac{\text{مجموع الأوزان}}{\text{عددها}} = \text{الوسط الفرضي}$$

الغرض من حساب الوسط الفرضي هو مقارنته بالوسط الحسابي الفعلي للعبارة

حيث إذا قل الوسط الفعلي للعبارة عن الوسط الفرضي دل ذلك على عدم موافقة

المبحوثين على العبارة أما إذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الفرضي دل ذلك

على موافقة المبحوثين على العبارة .

4-2-2 الأسلوب الإحصائي :

استخدم برنامج آل (SPSS) لمعالجة البيانات إحصائياً SPSS مختصر لـ statistical package for social sciences والتي تعنى بالعربية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل هذه البيانات هو التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين بالإضافة إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأوزان إجابات المبحوثين .

الوسط الحسابي يستخدم لوصف البيانات أي لوصف اتجاه المبحوثين نحو العبارة هل هو سلبى أم إيجابى للعبارة فإذا زاد الوسط الحسابى الفعلى عن الوسط الحسابى الفرضى (3) فهذا يعنى أن اتجاه إجابات المبحوثين إيجابى للعبارة أي يعنى الموافقة على العبارة.

ولاختبار تكرارات إجابات المبحوثين هي في الاتجاه السلبى أم في الاتجاه الإيجابى أستخدم اختبار مربع كأي لجودة التطابق .

أي لاختبار الفرض الآتى إلى أي مدى التكرارات المتحصل عليها من إجابات المبحوثين تتوزع بنسب متساوية (منتظمة) للعبارات : (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة)، فإذا كان حجم العينة 30 يتوزعون بنسب متساوية للإجابات الخمسة (6 لكل إجابة) فإذا كان هنالك فرق ذو دلالة إحصائية بين المتوقع (6 لكل أجاية) وبين التكرارات المتحصل عليها هذا يعنى أن إجابات المبحوثين تميل نحو الإيجابية أو السلبية حيث يمكن تحديد ذلك من خلال الوسط الحسابى الفعلى هل هو اكبر من الوسط الحسابى الفرضى أم اقل من الوسط الفرضى .

اختبار مربع كأي نحصل فيه على قيمة مربع كأي

$$\chi^2 = \sum_{i=1}^n \frac{(O_i - E_i)^2}{E_i} \quad \text{حيث أن:}$$

O_i : هي التكرارات المشاهدة (المتحصل عليها من العينة)

E_i : هي التكرارات المتوقعة (6 في هذه الدراسة)

المجموع : $\sum_{i=1}^n$

n : عدد أفراد العينة

i : 1 . 2 . 3

كما أن القيمة الاحتمالية فهي التي تحدد ما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة وذلك بمقارنة القيمة الاحتمالية بمستوى معنوية (0.05) فإذا كانت أقل من 0.05 فهذا يدل على أنه توجد فروق بين التكرارات والمشاهدة والتكرارات المتوقعة . وفي هذه الحالة نقارن الوسط الحسابي الفعلي للعبارة بالوسط الفرضي فإن كان أقل من الوسط الفرضي دليل كافي على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا كان أكبر من الوسط الفرضي فهذا دليل على موافقة المبحوثين على العبارة .

القسم الأول : تحليل البيانات الشخصية

جدول رقم (1/2/4)

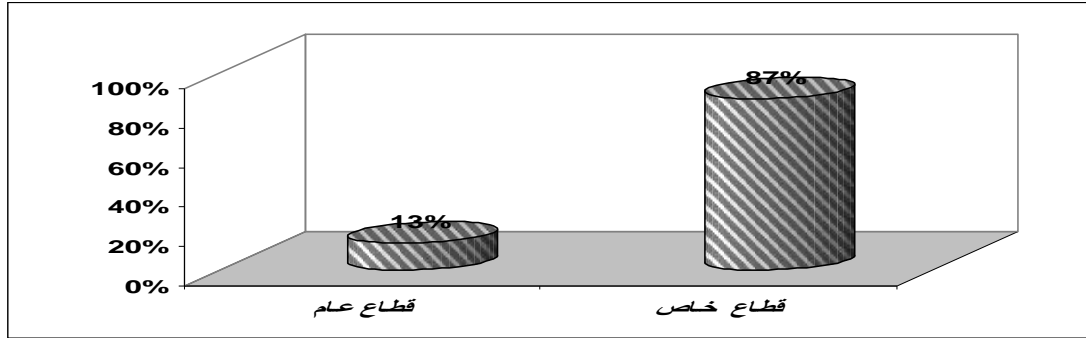
التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب المنشأة

المنشأة	التكرار	النسبة %
قطاع عام	4	13.3
قطاع خاص	26	86.7
المجموع	30	100

المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

شكل رقم (1/2/4)

أفراد عينة الدراسة حسب المنشأة



المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

من الجدول رقم (1/2/4) والشكل البياني رقم (1/2/4) فإن 13.3% من أفراد عينة الدراسة يعملون في قطاع عام ، بينما 86.7% في قطاع خاص.

جدول رقم (2/2/4)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

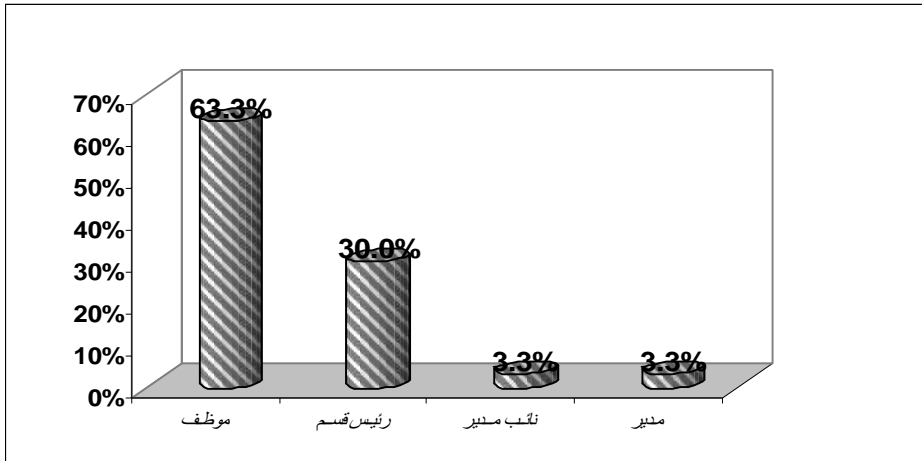
المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة %
----------------	---------	----------

63.3	19	موظف
30	9	رئيس قسم
3.3	1	نائب مدير
3.3	1	مدير
100	30	المجموع

المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

شكل رقم (2/2/4)

أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي



المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

من الجدول رقم (2/2/4) والشكل البياني رقم (2/2/4) فإن 63.3% من أفراد عينة الدراسة موظفين ، و 30% رؤساء أقسام ، بينما 3.3% يشغلون وظيفة نائب مدير ، و 3.3% مدراء .

جدول رقم (3/2/4)

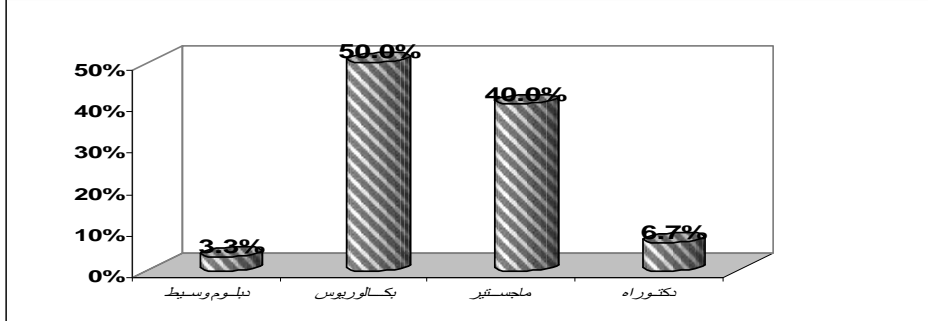
التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة %	التكرار	المؤهل العلمي
-	-	ثانوي
3.3	1	دبلوم وسيط
50	15	بكالوريوس
-	-	دبلوم عالي
40	12	ماجستير
6.7	2	دكتوراه
100	30	المجموع

المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

شكل رقم (3/2/4)

أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

من الجدول رقم (3/2/4) والشكل البياني رقم (3/2/4) فإن 3.3% من أفراد عينة

الدراسة مؤهلهم العلمي دبلوم وسيط ، و 50% مؤهلهم العلمي بكالوريوس ، بينما 40%

مؤهلهم ماجستير ، و 6.7% مؤهلهم العلمي دكتوراه.

جدول رقم (4/2/4)

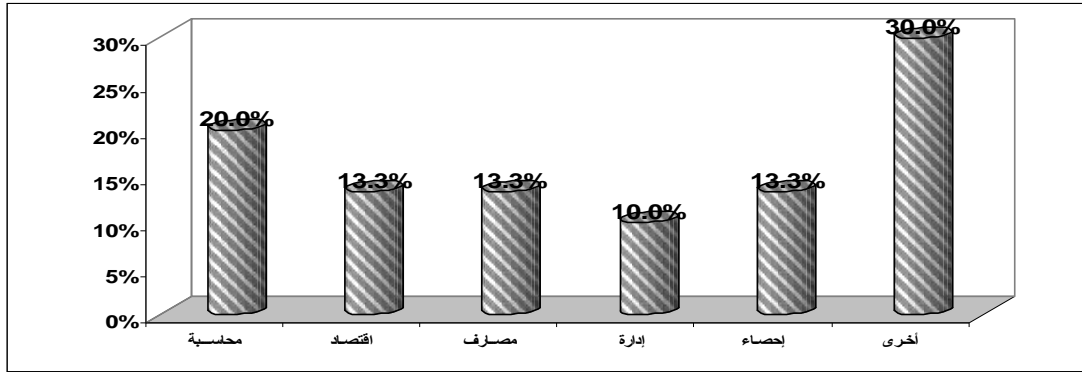
التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص

النسبة %	التكرار	التخصص العلمي
20	6	محاسبة
13.3	4	اقتصاد
13.3	4	مصارف
10	3	إدارة
13.3	4	إحصاء
30	9	أخرى
100	30	المجموع

المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

شكل رقم (4/2/4)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي



المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

من الجدول رقم (4/2/4) والشكل البياني رقم (4/2/4) فإن 20% من أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة ، و 13.3% منهم تخصصهم العلمي اقتصاد ، كذلك 13.3% تخصصهم مصارف، و 10% تخصصهم إدارة ، بينما 13.3% تخصصهم إحصاء ، و 30% لديهم تخصصات علمية أخرى .

جدول رقم (5/2/4)

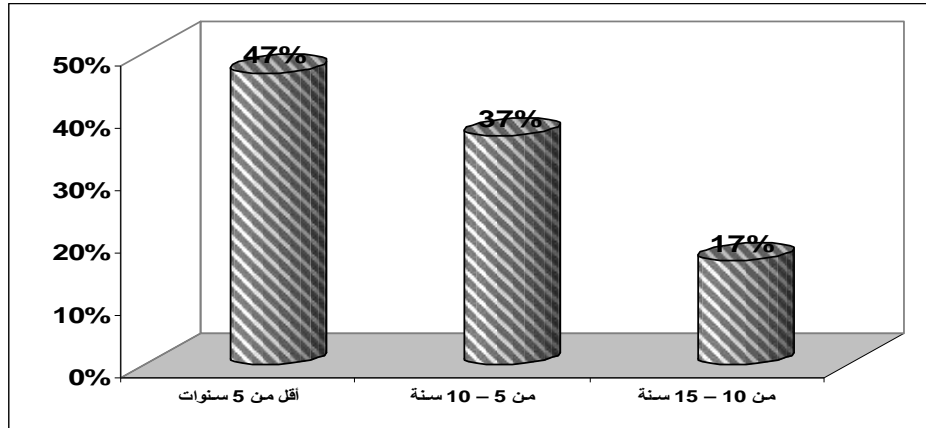
التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المصرفية

النسبة %	التكرار	الخبرة المصرفية
46.7	14	أقل من 5 سنوات
36.7	11	من 5 - 10 سنة
16.7	5	من 10 - 15 سنة
-	-	أكثر من 15 سنة
100	30	المجموع

المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

شكل رقم (5/2/4)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المصرفية



المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

من الجدول رقم (5/2/4) والشكل البياني رقم (5/2/4) فإن 46.7% من أفراد عينة الدراسة خبرتهم المصرفية أقل من 5 سنوات ، و 36.7% تتراوح سنوات خبرتهم من 5 - 10 سنة، بينما 16.7% تتراوح سنوات خبرتهم من 10 - 15 سنة.

جدول رقم (6/2/4)

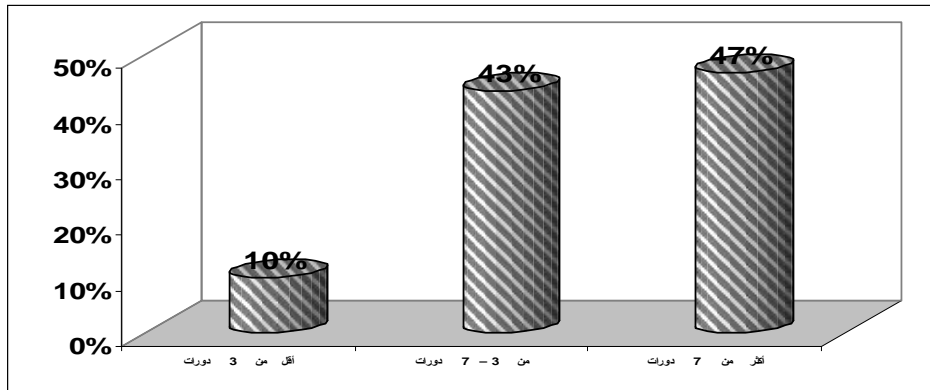
عدد الدورات التدريبية التي نلتها

عدد الدورات	التكرار	النسبة %
أقل من 3 دورات	3	10
من 3 - 7 دورات	13	43.3
أكثر من 7 دورات	14	46.7
المجموع	30	100

المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

شكل بياني رقم (6/2/4)

عدد الدورات التدريبية التي نلتها



المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

من الجدول رقم (6/2/4) والشكل البياني رقم (6/2/4) فإن 10% من أفراد العينة تلقوا أقل من 3 دورات ، و 43.3% تتراوح عدد دوراتهم التدريبية ما بين 3 - 7 دورات، بينما 46.7% تلقوا أكثر من 7 دورات.

ثانياً : إختبار فرضيات الدراسة: Hypothesis Study Test

جدول رقم (7/2/4) لتكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارات الأولى.

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبرة
-	-	1 %3.3	11 %36.7	18 %60	1. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين ضعف إدارة المخاطر و تحقيق فعالية عمليات التمويل.
-	-	1 %3.3	14 %46.7	15 %50	2. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين وجود ادارة توفر الكوادر المؤهلة وتقليل نسبة التعثر.
-	1 %3.3	2 %6.7	8 %26.7	19 %63.3	3. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين وجود إدارة مخاطر قوية وفعالة لحل جميع مشاكل التمويل التي يتعرض لها البنك.
1 %3.3	-	1 %3.3	7 %23.3	21 %70	4. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين اعتماد البنك في تمويله علي الودائع وارتفاع درجة المخاطر.

المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

من الجدول رقم (7/2/4) فإن 60% من افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن ضعف إدارة المخاطر يؤدي إلى ضعف فعالية عمليات التمويل ، و 36.7% منهم موافقون ، بينما 3.3% محايدون .

كما وجد 50% من افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن موظف إدارة المخاطر بدرجة عالية من الخبرة والتأهيل ، و 46.7% منهم موافقون ، بينما 3.3% محايدون . لوحظ كذلك أن 63.3% يوافقون بشدة على أن وجود إدارة مخاطر قوية وفعالة يعني وجود حل لجميع مشاكل التمويل التي قد يتعرض لها البنك ، بينما 26.7% موافقون ، و 6.7% محايدون ، و 3.3% لا يوافقون .

كما يتضح أن 70% يوافقون بشدة على أن معرفة جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك من خلال التمويل أمر ضروري ، بينما 23.3% موافقون ، بينما 3.3% محايدون ، و 3.3% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (8/2/4): الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثانية:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. ضعف إدارة المخاطر يؤدي إلى ضعف فعالية عمليات التمويل.	4.6	0.6	14.6	2	0.01
2. موظف إدارة المخاطر بدرجة عالية من الخبرة والتأهيل.	4.5	0.6	12.2	2	0.02
3. جود إدارة مخاطر قوية وفعّالة يعني وجود حل لجميع مشاكل التمويل التي قد يتعرض لها البنك.	4.5	0.8	27.3	3	0.00
4. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين اعتماد البنك في تمويله علي الودائع وارتفاع درجة المخاطر.	4.6	0.9	35.6	3	0.00

المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

يلاحظ من الجدول رقم (8/2/4) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الايجابي أي موافقتهم عليها.

الانحرافات المعيارية للعبارات

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.6 - 0.9) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

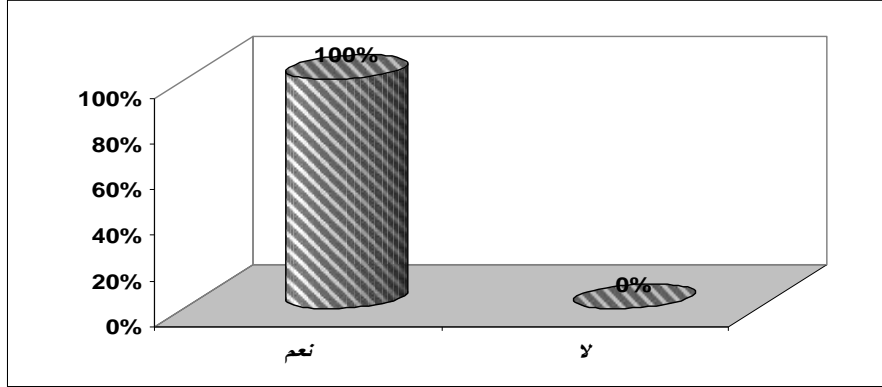
بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات فهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها

جدول رقم (9/2/4): عدم توفر المعلومات عن شخصية العميل لدى البنك من أسباب تعسر عمليات التمويل.

النسبة %	التكرار	الإجابة
100	30	نعم
-	-	لا
100	30	المجموع

المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

شكل بياني رقم (7/2/4) عدد الدورات التدريبية التي نلتها



المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

من الجدول رقم (9/2/4) والشكل البياني رقم (7/2/4) فإن جميع أفراد العينة يوافقون على أن عدم توفر المعلومات عن شخصية العميل لدى البنك من أسباب تعسر عمليات التمويل .

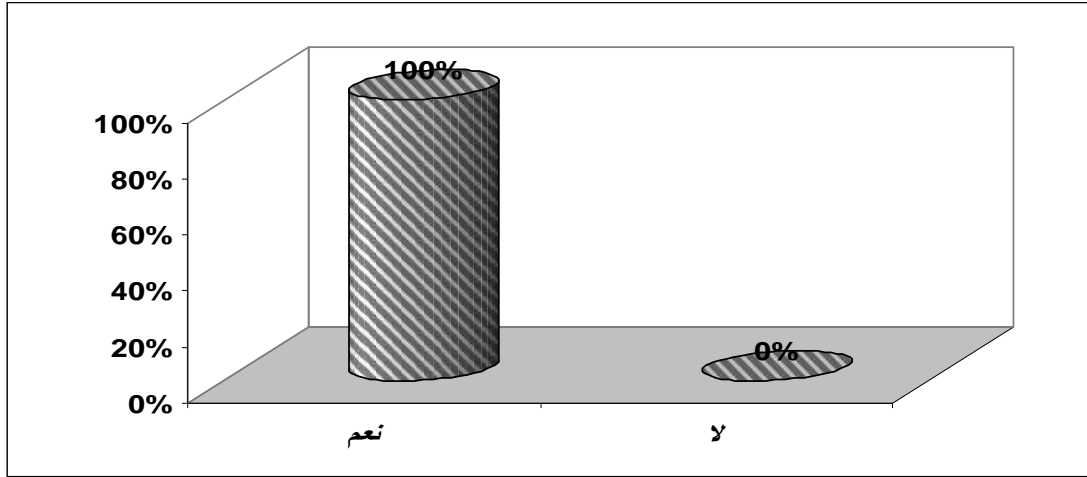
جدول رقم (10/2/4): أحكام صياغة العقود القانونية ضروري لتجنب تعسر عمليات التمويل

النسبة %	التكرار	الإجابة
100	30	نعم
-	-	لا
100	30	المجموع

المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

شكل بياني رقم (8/2/4)

أحكام صياغة العقود القانونية ضروري لتجنب تعسر عمليات التمويل



المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

من الجدول رقم (10/2/4) والشكل البياني رقم (8/2/4) فإن جميع أفراد العينة يوافقون على أن أحكام صياغة العقود القانونية ضروري لتجنب تعسر عمليات التمويل.

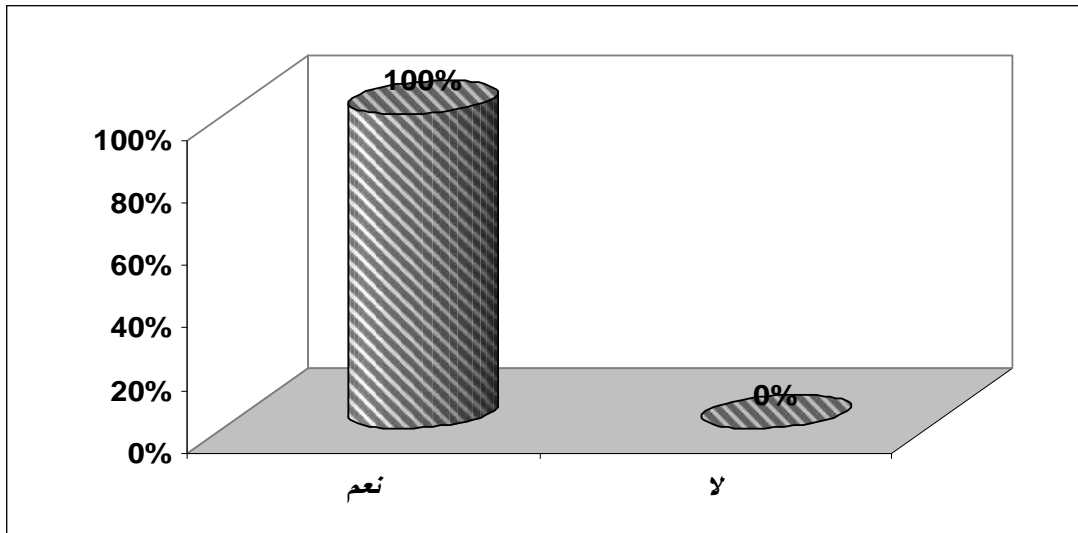
جدول رقم (11/2/4): الإفراط في التمويل من مخاطر السيولة

النسبة %	التكرار	الإجابة
100	30	نعم
-	-	لا
100	30	المجموع

المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

شكل بياني رقم (9/2/4)

الإفراط في التمويل من مخاطر السيولة



المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

من الجدول رقم (11/2/4) والشكل البياني رقم (9/2/4) فإن جميع أفراد العينة يوافقون

على أن الإفراط في التمويل من مخاطر السيولة.

جدول رقم (12/2/4): قياس درجة مخاطر العميل طالب الإئتمان محدد من محددات

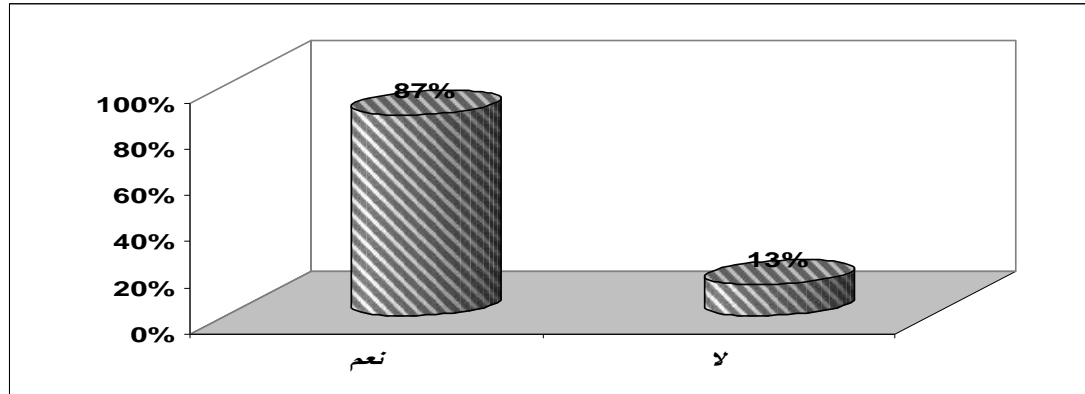
إتخاذ قرار منح الإئتمان

النسبة %	التكرار	الإجابة
86.7	26	نعم
13.3	4	لا
100	30	المجموع

المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

شكل بياني رقم (10/2/4)

قياس درجة مخاطر العميل طالب الإئتمان محدد من محددات إتخاذ قرار منح الإئتمان



المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014 م

من الجدول رقم (12/2/4) والشكل البياني رقم (10/2/4) فإن 86.7% من أفراد العينة يوافقون على أن قياس درجة مخاطر العميل طالب الإئتمان محدد من محددات إتخاذ قرار منح الإئتمان، و 13.3% لا يوافقون .

جدول رقم (13/2/4) استصحاب تقرير إدارة المخاطر له دور فعّال في صياغة قرار الإئتمان السليم

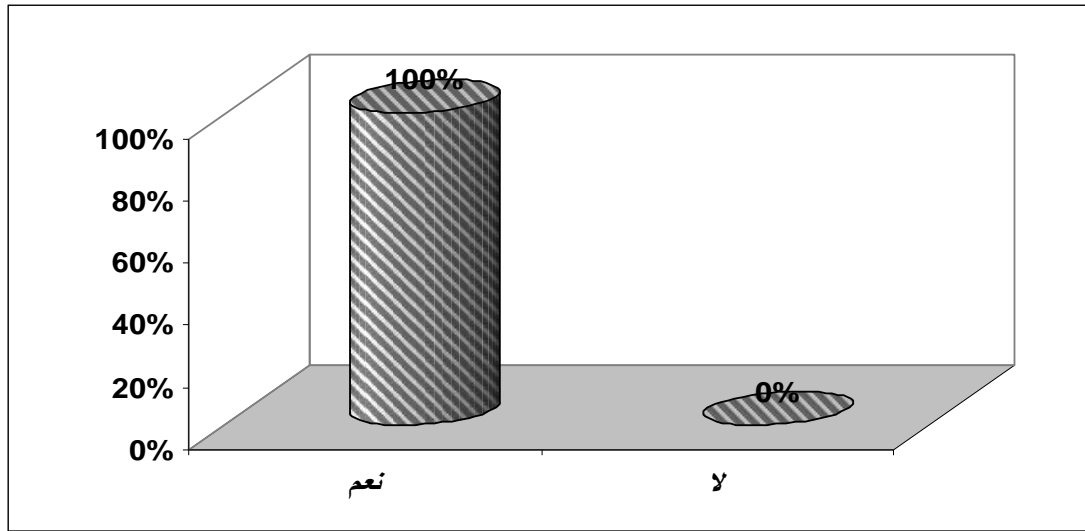
النسبة %	التكرار	الإجابة
----------	---------	---------

100	30	نعم
-	-	لا
100	30	المجموع

المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014 م

شكل بياني رقم (11/2/4)

استصحاب تقرير إدارة المخاطر لهور فعّال في صياغة قرار الإئتمان السليم



المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

من الجدول رقم (13/2/4) والشكل البياني رقم (11/2/4) فإن جميع أفراد العينة

يوافقون على استصحاب تقرير إدارة المخاطر له دور فعّال في صياغة قرار الإئتمان

السليم.

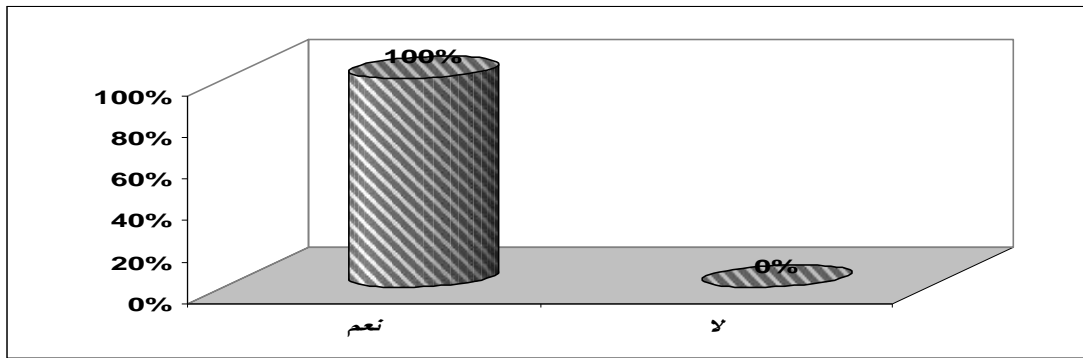
جدول رقم (14/2/4): عمل دراسة جدوى يساعد في نجاح عمليات التمويل

النسبة %	التكرار	الإجابة
100	30	نعم
-	-	لا
100	30	المجموع

المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

شكل بياني رقم (12/2/4)

عمل دراسة جدوى يساعد في نجاح عمليات التمويل



المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

من الجدول رقم (14/2/4) والشكل البياني رقم (12/2/4) فإن جميع أفراد العينة

يوافقون على عمل دراسة جدوى يساعد في نجاح عمليات التمويل.

جدول رقم (15/2/4)

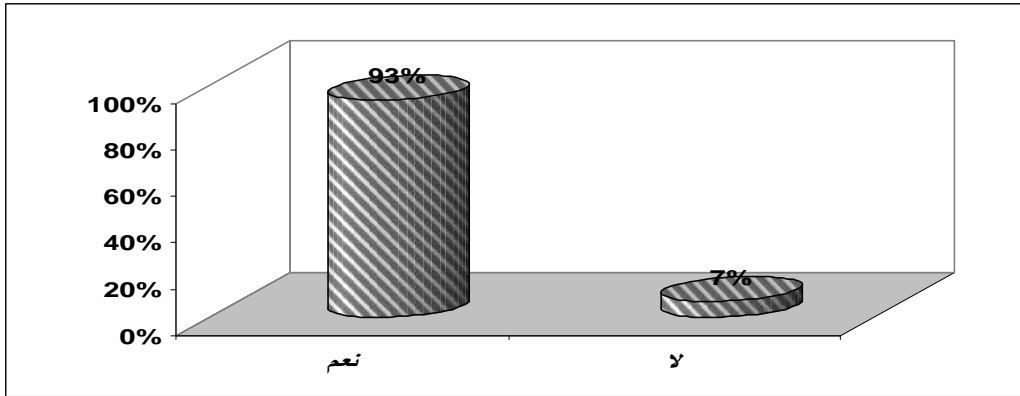
هل يقدم البنك دورات متخصصة حول مخاطر التمويل المصرفي

النسبة %	التكرار	الإجابة
93.3	28	نعم
6.7	2	لا
100	30	المجموع

المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

شكل بياني رقم (13/2/4)

هل يقدم البنك دورات متخصصة حول مخاطر التمويل المصرفي



المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

من الجدول رقم (15/2/4) والشكل البياني رقم (13/2/4) فإن 93.3% من أفراد العينة

يوافقون على أن البنك يقدم دورات متخصصة حول مخاطر التمويل المصرفي، بينما

6.7% لا يوافقون.

جدول رقم (16/2/4): هل يتم إعطاء الموظفين دورات تدريبية لتحسين مستوى أدائهم

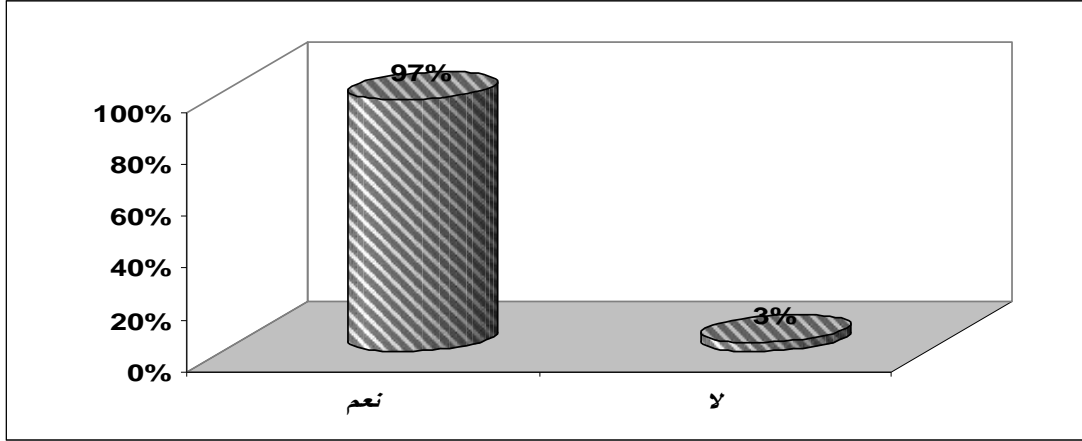
الوظيفي

النسبة %	التكرار	الإجابة
96.7	29	نعم
3.3	1	لا
100	30	المجموع

المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

شكل بياني رقم (14/2/4)

هل يتم إعطاء الموظفين دورات تدريبية لتحسين مستوى أدائهم الوظيفي



المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

من الجدول رقم (16/2/4) والشكل البياني رقم (14/2/4) فإن 96.7% من أفراد العينة

يوافقون على أنه يتم إعطاء الموظفين دورات تدريبية لتحسين مستوى أدائهم الوظيفي ،

و 3.3% لا يوافقون على ذلك .

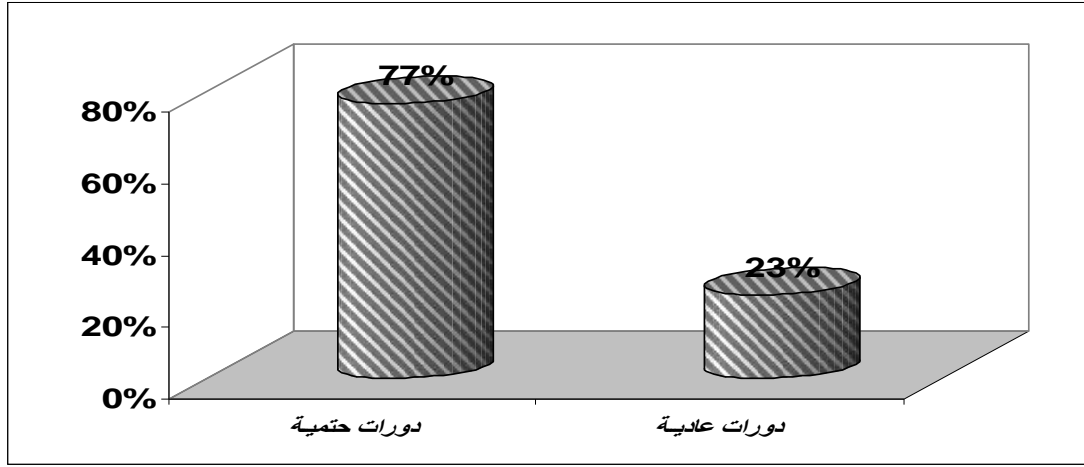
جدول رقم (17/2/4): تعتبر دورات مخاطر التمويل المصرفي

الإجابة	التكرار	النسبة %
دورات حتمية	23	76.7
دورات عادية	7	23.3
المجموع	30	100

المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

شكل بياني رقم (15/2/4)

تعتبر دورات مخاطر التمويل المصرفي



المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

من الجدول رقم (17/2/4) والشكل البياني رقم (15/2/4) فإن 76.7% من أفراد العينة يرون أن دورات مخاطر التمويل المصرفي دورات حتمية ، و 23.3% يرون أنها دورات عادية .

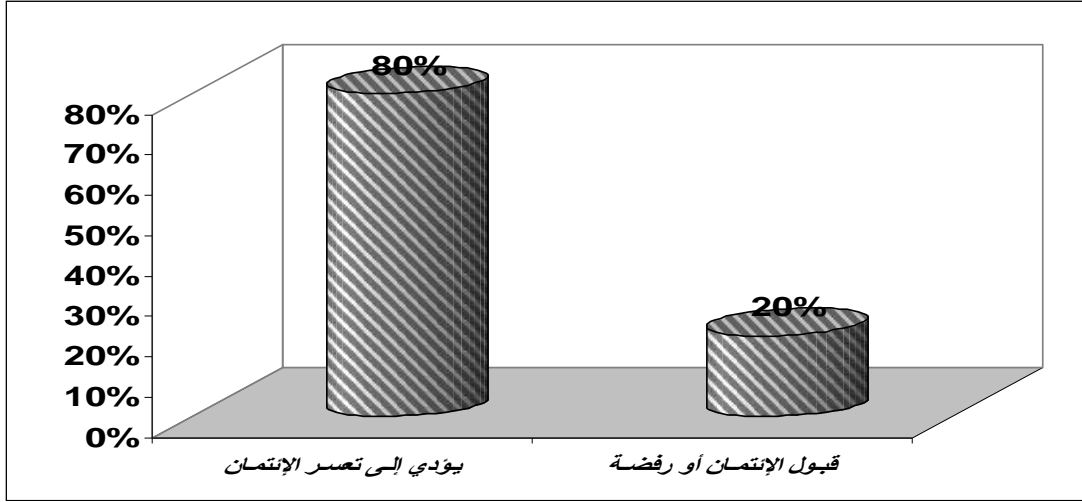
جدول رقم (18/2/4): اتخاذ قرار منح الائتمان دون أخذ رأي إدارة المخاطر

النسبة %	التكرار	الإجابة
80	24	يؤدي إلى تعسر الائتمان
20	6	قبول الائتمان أو رفضة
100	30	المجموع

المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

شكل بياني رقم (16/2/4)

اتخاذ قرار منح الائتمان دون أخذ رأي إدارة المخاطر



المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

من الجدول رقم (18/2/4) والشكل البياني رقم (16/2/4) فإن 80% من أفراد العينة يرون أن اتخاذ قرار منح الائتمان دون أخذ رأي إدارة المخاطر يؤدي إلى تعسر الائتمان ، و 20% يرون أن اتخاذ قرار منح الائتمان دون أخذ رأي إدارة المخاطر قبول الائتمان أو رفضة .

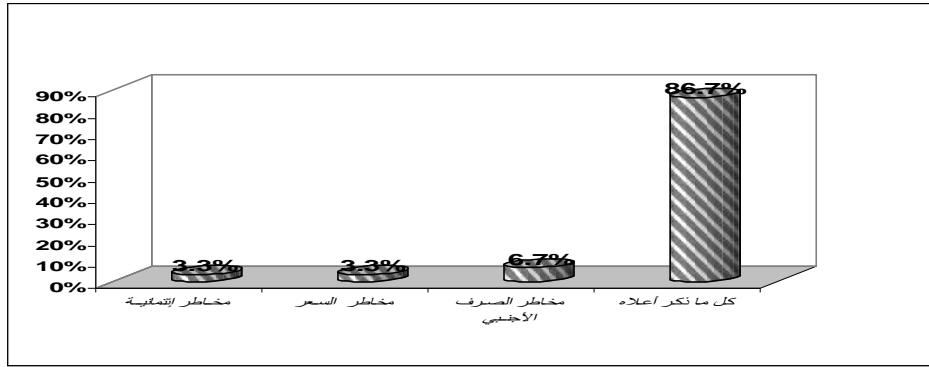
جدول رقم (19/2/4): المخاطر التي يتعرض لها البنك

الإجابة	التكرار	النسبة %
مخاطر إئتمانية	1	3.3
مخاطر السعر	1	3.3
مخاطر السيولة	-	-
مخاطر الصرف الأجنبي	2	6.7
مخاطر أسعار الفائدة	-	-
كل ما ذكر أعلاه	26	86.7
المجموع	30	100

المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

شكل بياني رقم (17/2/4)

المخاطر التي يتعرض لها البنك



المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

من الجدول رقم (19/2/4) والشكل البياني رقم (17/2/4) فإن 3.3% من أفراد العينة يرون أن المخاطر التي يتعرض لها البنك مخاطر إئتمانية ، و 3.3% يرون انها مخاطر السعر ، بينما 6.7% يرون أن المخاطر التي يتعرض لها البنك مخاطر الصرف الأجنبي، و 86.7% يرون ان كل ما ذكر من المخاطر التي يتعرض لها البنك .

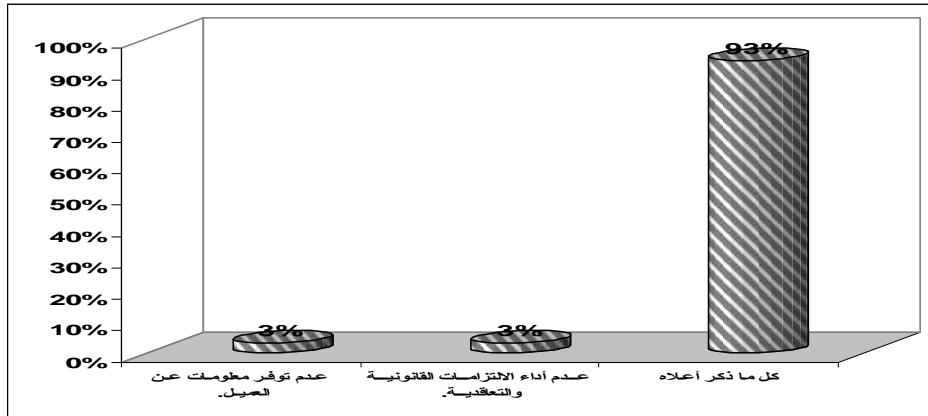
جدول رقم (20/2/4): من أسباب مخاطر التمويل المصرفي

النسبة %	التكرار	الإجابة
3.3	1	أ. عدم توفر معلومات عن العميل.
3.3	1	ب. عدم أداء الالتزامات القانونية والتعاقدية.
-	-	ج. الاختلاسات والتزوير
93.3	28	د. كل ما ذكر أعلاه
100	30	المجموع

المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

شكل بياني رقم (18/2/4)

من أسباب مخاطر التمويل المصرفي



المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

من الجدول رقم (20/2/4) والشكل البياني رقم (18/2/4) فإن 3.3% من أفراد العينة يرون أن من مخاطر التمويل عدم توفر معلومات عن العميل ، و 3.3% يرون أن من مخاطر التمويل عدم أداء الالتزامات القانونية والتعاقدية ، بينما 93.3% من أفراد العينة يرون أن كل ما ذكر أعلاه من مخاطر التمويل .

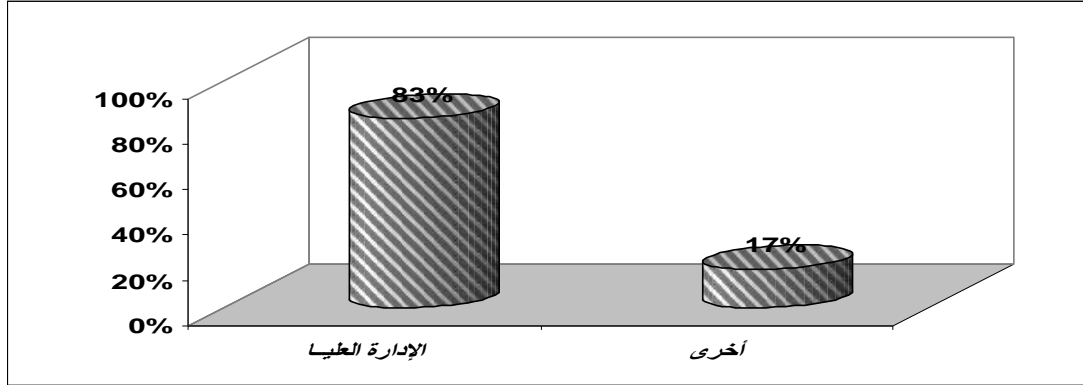
جدول رقم (21/2/4): تتبع إدارة المخاطر إلى

النسبة %	التكرار	الإجابة
83.3	25	الإدارة العليا
-	-	الإدارة المالية
-	-	إدارة الاستثمار
16.7	5	أخرى
100	30	المجموع

المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

شكل بياني رقم (19/2/4)

تتبع إدارة المخاطر إلى



المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

من الجدول رقم (21/2/4) والشكل البياني رقم (19/2/4) فإن 83.3% من أفراد العينة يروا ان إدارة المخاطر تتبع إلى الإدارة العليا ، و 16.7% من افراد العينة يرون أنها تتبع إلى إدارة أخرى .

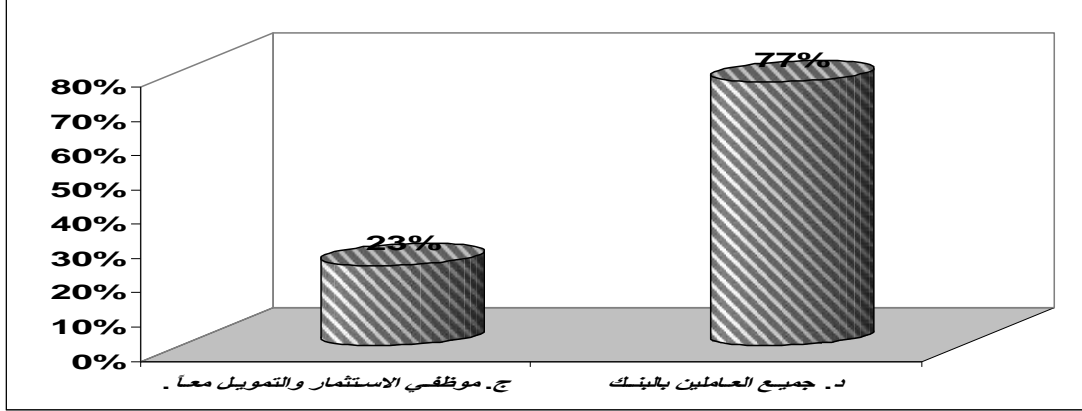
جدول رقم (22/2/4): تستهدف دورات مخاطر التمويل المصرفي

الإجابة	التكرار	النسبة %
أ. موظفي إدارة الاستثمار.	-	-
ب. موظفي إدارة التمويل.	-	-
ج. موظفي الاستثمار والتمويل معاً .	7	23.3
د. جميع العاملين بالبنك	23	76.7
المجموع	30	100

المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

شكل بياني رقم (20/2/4)

تستهدف دورات مخاطر التمويل المصرفي



المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

من الجدول رقم (22/2/4) والشكل البياني رقم (20/2/4) فإن 23.3% من أفراد العينة

يرون أن دورات مخاطر التمويل المصرفي تستهدف موظفي الاستثمار والتمويل معاً ،

بينما 76.7% من أفراد العينة يرون أنها تستهدف جميع العاملين بالبنك .

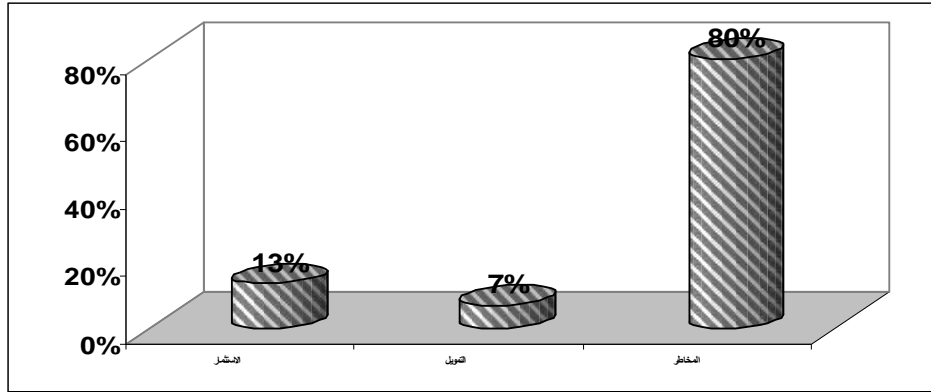
جدول رقم (23/2/4): تغطي الدورات المجالات التالية:

النسبة %	التكرار	الإجابة
13.3	4	الاستثمار
6.7	2	التمويل
80	24	المخاطر
100	30	المجموع

المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

شكل بياني رقم (21/2/4)

تغطي الدورات المجالات التالية:



المصدر: إعداد الدارس من بيانات الإستبانة، 2014م

من الجدول رقم (23/2/4) والشكل البياني رقم (21/2/4) فإن 13.3% من أفراد العينة يرون أن الدورات التدريبية تغطي مجال الاستثمار، و 6.7% يرون أنها تغطي مجال التمويل ، بينما 80% يرون أن الدورات التدريبية تغطي مجال المخاطر .

الخاتمة

النتائج والتوصيات والمقترحات

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

ثالثاً : المقترحات

اولاً : النتائج

توصلت الدراسة الى النتائج الآتية :-

1- ضعف الاجهزة الرقابية وعدم توفير الكوادر المؤهلة يساعد على تفاقم مشكلة المخاطر .

2- تتأثر ادارة المخاطر بالأحوال الاقتصادية للدولة .

3- عدم التقييد بضوابط منح التمويل يعتبر من اهم اسباب زيادة المخاطر .

4- يتاثر التمويل بالظروف السياسية والاقتصادية وخاصة الحروب والتقلبات الاقتصادية .

5- من الاسباب الرئيسية لزيادة المخاطر بالمصرف هي عدم الالتزام بالضوابط الخاصة بمنح التمويل الصادرة من البنك المركزي .

6- وان اتخاذ قرارات تمويل دون اخذ الرأي من ادارة المخاطر يؤدي الى زيادة نسبة التعثر .

تلياً : التوصيات :

يوصى الباحث بالآتي :-

1- ضرورة وجود خبرات وكفاءة إدارية تعمل على منح تسهيلات ذات مخاطر اقل وتقوم بدراسة التمويل ومتابعته.

2- ضرورة ان تستخدم إدارة المخاطر وسائل متطورة لجمع المعلومات عن العميل للحد من التعثر.

3- على إدارة المخاطر اعداد برنامج لعلاج حالات التعثر والازمات المالية التي يمر بها.

4- وضع عقوبات صارمة علي كل مصرف لم يتقيد بضوابط منح التمويل المصرفي.

5- الاهتمام بصيغة المضاربة لانها تعتبر من اهم صيغ التمويل الاسلامية.

6- على إدارة البنك الاشراف على المشروع الممول في جميع مراحلہ لتفادي التعثر.

مقترحات بحوث لدراسات مستقبلية:

1. دور ادارة المخاطر واثرها في تقليل نسبة التعثر في المصارف التجارية .
2. الاثر الايجابي لادارة المخاطر علي السلامة المصرفية في البنوك السودانية.
3. الرقابة الداخلية ودورها في تقليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية.
4. دور ادارة المخاطر في تحسين العمليات المصرفية وعلاج حالة التعثر المصرفي.
5. دور التمويل المصرفي في حل مشاكل الخدمات التي تقدمها المصارف للعملاء.
6. دور إدارة المخاطر في تحقيق فعالية التمويل المصرفي في البنوك السودانية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

اولاً : القرآن الكريم

ثانياً : المراجع العربية:

- 1- احمد الشواربي- د. عبد الحميد الشواربي، ادارة المخاطر التعثر المصرفي ، بالمكتب الجامعي الحديث 2010.
- 2- الصديق طلحة محمد رحمة ، التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.
- 3- بدر الدين عبدالرحيم، التمويل المصرفي لصغار المنتجين ومشكلة الفقر ، وقفة أخرى، والمنتدى المصرفي السادس عشر ، معهد الدراسات المصرفية ، الخرطوم : 1996م.
- 4- د. جمال عبد الباقي واصف، مبادئ ادارة الخطر والتأمين ، دار الكتب والنشر .
- 5- جورج رجيدا ، مبادئ ادارة الخطر والتأمين ، دار المريخ للنشر 2006م.
- 6- هاني عبد الامير الفيلي، أ. إسماعيل علي عباس، محاسبة البنوك، (الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2000م).
- 7- زياد رمضان - محفوظ جودة ، إدارة المخاطر ، الشركة العربية 2008.
- 8- حمزة محمود الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي ، ط1 (القاهرة: الوراق للنشر والتوزيع، 2002م).
- 9- حربى محمد عريقات ، التأمين ، الدارة الخطر ، دار وائل للنشر 2010م.

- 10- د. طارق الحاج، مبادي التمويل ، ط1 عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،2002م.
- 11- د. طارق عبدالعال حماد، كلية التجارة جامعة عين شمس ،دار الجامعية 2003.
- 12- د. محمد محمود المكاوي، التمويل المصرفي الاسلامي، المنصورة دن ، 2004م.
- 13- د. محمد كمال الحمزاوي ، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته، منشأة المعارف بالاسكندرية، الطبعة الثانية ، يناير 2000م.
- 14- محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الرحمن ، مبادي ادارة الخطر والتأمين (دار الكتب الأكاديمية ، بدون دار نشر 2004).
- 15- محسن احمد الخضيرى ، الديون المتغيرة ،(ايتراك للنشر والتوزيع ، 1997).
- 16- د. منير ابراهيم هندي ، ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات ،المكتب العربي الحديث 2000.
- 17- د. منذر حقف ، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي ، ط1 جدة : المعهد الاسلامى للبحوث والتدريب ،1991م.
- 18- مختار محمود الهانسي ، إبراهيم عبد النبي ، مبادي ادارة الخطر والتأمين (الدار الجامعية القاهرة 2001) .
- 19- مصطفى رشيد شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر، 1999.
- 20- د. عبدالمطلب عبدالحميد ، الديون المصرفية المتعثرة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات 2010م.

21- عبدالعزیز مرعی ، عیسیٰ عبده ابراهیم ، النقود والمصارف (القاهرة مطبعة لجنة البيان العربي ، 1962م).

22- د. عبید علی احمد الحجازی، مصادر التمويل، القاهرة، دار النهضة العربية، 2001م .

23- شقیری ونوری موسی وآخرون ، ادارة المخاطر ، دار المسيرة للنشر والتوزيع 2012م.

24- صلاح الدين حسن السیسی ، قضايا مصرفية معاصرة (الائتمان المصرفي، الضمانات المصرفية ، الاعتمادات المستندية) ط1 (القاهرة: دار الفكر العربي 2004م).

ثانياً : الرسائل العلمية :

1- ابوالقاسم عبدالله سيد احمد ، مخاطر الاعتمادات المصرفية في المصارف التجارية السودانية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة 2006.

2- حازم احمد حسن علي ، مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية (دراسة حالة بنك البركة السوداني) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة 2008م.

3- محمد الشيخ بخيت ، اثر مخاطر التمويل علي تركيبة الموارد المصرفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة 208م.

4- عبدالعال ابراهيم بابكر ، الاثر الايجابي لادارة المخاطر على السلامة المصرفية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة 2006م.

5- صالح عبدالرحمن محمد احمد ، ادارة المخاطر واثرها فى اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي وفق مقررات بازل (دراسة حالة البنك السودانى الفرنسى) جامعة السودان ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة 2009م.

رابعاً : الاجنبية

JWgIL. The History. Principles Of Banking. Vol.L Newed.

Revised by Ernest Sykes (London:G.Bell and sons, L.t.d.1922)

خامساً : التقارير

- منشورات البنك السعودى السودانى ، 2014م.

ثانياً : الرسائل العلمية :

1- صالح عبدالرحمن محمد احمد ، ادارة المخاطر واثرها فى اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي وفق مقررات بازل (دراسة حالة البنك السودانى الفرنسى)، بجامعة السودان، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة .